مجلة بيئة رأس الخيمة

RAK ENVIRONMENT

تصدر عن هيئة حماية البيئة والتنمية في رأس الخيمة العدد الثاني - يوليو 2026

مشاريع بيئية رائدة

رزان المبارك:
الرمس نموذج يُحتذى في التنمية المستدامة

تقرير بيئي

حماية التنوع البيولوجي والموائل الطبيعية في رأس الخيمة

بين تحديات التوسع العمراني وفرص السياحة المستدامة

مقابلة العدد

الاستدامة في قلب الصناعة التحويلية

سيراميك رأس الخيمة: رؤية متكاملة نحو مستقبل منخفض الكربون واقتصاد دائري مستدام

قصص ملهمة

الفن والطبيعة والاستدامة

حوار مع الفنان والناشط البيئي المهندس طارق إبراهيم السلمان

معالم بيئية

زمردة جبال الحجر: وادي شوكة

طبيعة آسرة تجمع بين الجبال والتاريخ والمغامرة

IMAGINE
YOUR
SPACE
Imagine a space where your inspiration can run free. A world that tells your own story, every single day.
At RAK Ceramics we help create the perfect living space, for you and your loved ones.
Imagine your space.
RAK
CERAMICS
RAKCERAMICS.COM

INNOVATIVE TRANSPORT SOLUTIONS

Eco-Friendly • Energy Efficient • Nature-Conscious •
With Minimal Impact on the Environment

uSky Transport

uSky Transport (FZE)

Sharjah Research Technology and Innovation Park, UAE

+971 6 545 3770

info@uskytransport.com

uskytransport.com

uScovery DMCC

Office 106, Preatoni Tower, Cluster L, Jumeirah Lake Towers P.O. Box: 337487, Dubai, UAE

+971 4 591 8552

marketing@uscovery.com

uscovery.com

مجلة بيئة رأس الخيمة
RAK ENVIRONMENT
مجلة دورية تهتم في البيئة والإستدامة

المشرف العام :
د.عبدالرحمن الشايب النقبي

رئيس التحرير :
م. موزة المهيري

مدير التحرير :
نوف الشميلي

هيئة التحرير :
م. مصطفى خليفة/
فاطمة آل طالب

تصميم وتنفيذ
THAER
ثائر محيسن

رخصة رقم
ML-03-05-2251426

مرخص بواسطة
الهيئة الوطنية للأعلام

هيئة حماية البيئة و التنمية
Environment Protection & Development Authority

الرؤية:
الريادة في حماية البيئة واستدامة مواردها

الرسالة:
نسعى لتعزيز جودة الحياة من خلال حماية البيئة واستدامة مواردها بتطوير وتطبيق قدرات استباقية ومرنة وسياسات واستراتيجيات فعالة ومحفزة على الابتكار وتقديم خدمات رائدة لضمان إلتزام بيئي مجتمعي

الأهداف الاستراتيجية:
-تعزيز الامتثال البيئي
-حماية الموارد الطبيعية
-تطوير الخدمات المقدمة للمتعاملين و الشركاء الاستراتيجيين و المجتمع
-رفع الكفاءة المؤسسية وتعزيز الإيرادات و تحسين كفاءة التحصيل المالي
-تعزيز الوعي البيئي

القيم:
-الانتماء
-الاستدامة
-التفاعل
-المسؤولية المجتمعية
-الحوكمة الرشيدة
-الاستشراف
-روح الفريق

تابعو اخبار الهيئة على منصات التواصل الإجتماعي

epdarak

نؤمن بأن حماية البيئة لم تعد خياراً، بل أصبحت ضرورة تنموية

د.عبدالرحمن الشايب النقبي
المدير العام بالإنابة
هيئة حماية البيئة والتنمية برأس الخيمة

رؤية مستدامة... نحو مستقبل أكثر ازدهاراً

تمثل البيئة الركيزة الأساسية لاستدامة التنمية وجودة الحياة، وحمايتها ليست مسؤولية جهة بعينها، بل هي مسؤولية مشتركة تتطلب تكامل الجهود بين المؤسسات والأفراد لترسيخ ثقافة تحافظ على الموارد الطبيعية وتصونها للأجيال القادمة. ومن هذا المنطلق، تواصل هيئة حماية البيئة والتنمية برأس الخيمة العمل وفق رؤية شاملة توازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، انسجاماً مع توجهات دولة الإمارات ورؤية الإمارة نحو مستقبل أكثر استدامة.

إن ما تشهده إمارة رأس الخيمة من نهضة تنموية متسارعة يواكبه التزام راسخ بتطبيق أفضل الممارسات البيئية، من خلال حماية التنوع البيولوجي، والمحافظة على الموائل الطبيعية، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، ودعم المبادرات التي تسهم في الحد من آثار التغير المناخي وتعزيز الاقتصاد الأخضر.

ويأتي العدد الثاني من مجلة بيئة رأس الخيمة ليواصل رسالته في توثيق المبادرات والإنجازات البيئية، وتسليط الضوء على النماذج الملهمة والشراكات الفاعلة التي تؤكد أن الاستدامة أصبحت نهجاً عملياً يوجه السياسات والمشروعات، ويعزز التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع.

ونؤمن في هيئة حماية البيئة والتنمية بأن نشر الوعي البيئي يمثل حجر الأساس في تحقيق التنمية المستدامة، وأن الاستثمار في الإنسان والبيئة هو استثمار في مستقبل الإمارة. وستواصل الهيئة العمل مع جميع شركائها لترسيخ مكانة رأس الخيمة نموذجاً رائداً في حماية البيئة، وبناء مستقبل يجمع بين الازدهار الاقتصادي وصون الموارد الطبيعية، بما يحقق تطلعات قيادتنا الرشيدة ويخدم الأجيال الحالية والقادمة.

المحتويـــــــــــات

08
الشيخ محمد بن سعود يشهد حملة تطوعية لحماية التنوع البيولوجي
القـرم... جـذور الاسـتدامة فـي رأس الخيمـة

16
فعالية بيئية تعكس روح المسؤولية المجتمعية
هيئة حماية البيئة والتنمية تنظم مبادرة "ساعة الأرض" لتعزيز الوعي البيئي والاستدامة

18
دور إعلامي يعزز ثقافة الاستدامة
هيئـة حمايـة البيئـة والتنميـة تنظـم مبادرة "سـاعة الأرض" لتعزيز الوعي البيئي والاسـتدامة

10
الشيخ احمد بن سعود يشهد حملة تطوعية لحماية التنوع البيولوجي
مبادرة تعزز استدامة الثروة السمكية وتحافظ على البيئة البحرية في رأس الخيمة

12
شـراكة مناخيـة جديـدة ترسـم مسـتقبل الاسـتدامة فـي رأس الخيمـة
هيئة حماية البيئة والتنمية في رأس الخيمة توقع مذكرة تفاهم مع"جورد" والمجلس العالمي للبصمة الكربونية لتعزيز العمل المناخي

20
أجواء وطنية تعكس روح الانتماء
هيئة حماية البيئة والتنمية في رأس الخيمة تحتفل بالحملة الوطنية «فخورين بالإمارات»

14
زراعـة 1000 شـجرة قـرم فـي خـور المزاحمـي
فعاليـة بيئيـة تجمـع المؤسسـات والمتطوعيـن فـي رأس الخيمـة

22
مشـروع الغطاء الأخضر في رأس الخيمة
استثمار في الطبيعة وصناعة للمستقبل

26
رزان المبارك:
الرمـس نمـوذج يُحتـذى فـي التنميـة المسـتدامة

32

زمردة جبال الحجر: وادي شوكة

طبيعة آسرة تجمع بين الجبال والتاريخ والمغامرة

35

إعفاء الصيادين المواطنين في رأس الخيمة

قرار يعزز الاستقرار ويحافظ على الموروث البحري

37

تنظيم أدوات صيد الطيور والحيوانات في رأس الخيمة

تشريع بيئي يعزز حماية الحياة الفطرية والاستدامة

40

الاستدامة في قلب الصناعة التحويلية

سيراميك رأس الخيمة: رؤية متكاملة نحو مستقبل منخفض الكربون واقتصاد دائري مستدام

45

لجنة العلوم والتكنولوجيا تقود جيل الطب الأخضر

مجلس طلبة جامعة رأس الخيمة للطب والعلوم الصحية يعزز الابتكار الطبي والاستدامة البيئية

48

الفن والطبيعة والاستدامة

حوار مع الفنان والناشط البيئي المهندس طارق إبراهيم السلمان

الحالة الاقتصادية للاستدامة:

تحقيق القيمة من خلال المسؤولية

د.حبيبة المرعشي

52

55

خرسانة مستدامة من النفايات الزراعية والبلاستيكية

ابتكار بيئي جديد يقلل استنزاف الموارد والانبعاثات الكربونية

57

حماية التنوع البيولوجي والموائل الطبيعية في رأس الخيمة

بين تحديات التوسع العمراني وفرص السياحة المستدامة

61

الحياة الفطرية في رأس الخيمة

رحلة بصرية في قلب الطبيعة والتنوع البيولوجي

الشيخ محمد بن سعود يشهد حملة تطوعية لحماية التنوع البيولوجي

القرم... جذور الاستدامة في رأس الخيمة

في إطار الجهود المتواصلة لحماية البيئة وتعزيز استدامة الموارد الطبيعية، شهد سمو الشيخ محمد بن سعود بن صقر القاسمي، ولي عهد رأس الخيمة رئيس المجلس التنفيذي، الحملة التطوعية لزراعة أشجار القرم التي نظمتها هيئة حماية البيئة والتنمية، بالتعاون مع مجموعة عمل الإمارات للبيئة، في محمية خور المزاحمي، تزامناً مع اليوم العالمي للتنوع البيولوجي، وبحضور أصحاب السعادة المديرين العموم في حكومة رأس الخيمة، وعدد من المسؤولين والمتطوعين والمهتمين بالشأن البيئي.

وتعكس مشاركة سموه الاهتمام الكبير الذي توليه القيادة الرشيدة لحماية البيئة، ودعم المبادرات التي تسهم في المحافظة على النظم البيئية، وتعزيز التوازن بين التنمية الاقتصادية وصون الموارد الطبيعية، بما ينسجم مع رؤية دولة الإمارات في تحقيق التنمية المستدامة وبناء مستقبل أكثر ازدهاراً للأجيال القادمة.

حماية التنوع البيولوجي أولوية تنموية

تأتي هذه الحملة ضمن سلسلة من المبادرات البيئية التي تنفذها هيئة حماية البيئة والتنمية بهدف المحافظة على التنوع البيولوجي والموائل الطبيعية في إمارة رأس الخيمة، وترسيخ مفهوم الاستدامة باعتباره أحد المحاور الرئيسة للتنمية الشاملة.

ويحمل تنظيم الحملة بالتزامن مع اليوم العالمي للتنوع البيولوجي دلالة مهمة، إذ يسلط الضوء على ضرورة حماية الأنظمة البيئية التي تشكل أساساً لاستدامة

الحياة، ويؤكد أهمية رفع مستوى الوعي المجتمعي بالممارسات التي تسهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من تأثيرات التغير المناخي.

شجار القرم... ركيزة للنظام البيئي الساحلي

تعد أشجار القرم من أهم النباتات الساحلية في دولة الإمارات، لما تؤديه من أدوار بيئية واقتصادية متعددة. فهي تسهم في تثبيت التربة وحماية السواحل من التآكل، كما تعمل على تخفيف تأثير الأمواج والعوامل الطبيعية، وتوفر بيئة مناسبة لتكاثر العديد من الأسماك والكائنات البحرية والطيور، مما يجعلها عنصراً أساسياً في الحفاظ على التنوع البيولوجي.

كما تتميز أشجار القرم بقدرتها العالية على امتصاص وتخزين الكربون، وهو ما يعزز دورها في التخفيف من آثار التغير المناخي، ويجعلها من أكثر النظم البيئية أهمية في دعم الجهود العالمية الرامية إلى خفض الانبعاثات الكربونية.

المزاحمي... نموذج للمحميات الطبيعية

تحتل محمية خور المزاحمي مكانة بيئية متميزة باعتبارها إحدى أهم البيئات الساحلية في إمارة رأس الخيمة، حيث تضم مساحات واسعة من أشجار القرم التي تشكل موطناً طبيعياً للعديد من الكائنات الحية.

وتواصل هيئة حماية البيئة والتنمية تنفيذ برامج لحماية المحمية والمحافظة على مكوناتها الطبيعية، من خلال أعمال الرصد البيئي، وإعادة تأهيل الموائل الطبيعية، وتنظيم المبادرات التطوعية التي تسهم في زيادة الرقعة الخضراء وتعزيز استدامة البيئة الساحلية.

العمل التطوعي شريك في حماية البيئة

تعكس الحملة أهمية إشراك المجتمع في المبادرات البيئية، إذ يمثل العمل التطوعي أحد أهم الأدوات التي تسهم في نشر الثقافة البيئية وتحويلها إلى ممارسات عملية. وتوفر مثل هذه المبادرات فرصة للمشاركين للتعرف إلى القيمة البيئية لأشجار القرم وأهمية المحافظة عليها، بما يعزز الشعور بالمسؤولية تجاه البيئة والموارد الطبيعية.

كما تؤكد المبادرة أن حماية البيئة مسؤولية مشتركة تتطلب تعاون المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأفراد، من أجل تحقيق أثر مستدام ينعكس إيجاباً على المجتمع والبيئة.

شراكة من أجل مستقبل مستدام

يجسد التعاون بين هيئة حماية البيئة والتنمية ومجموعة عمل الإمارات للبيئة نموذجاً ناجحاً للشراكات التي تستهدف تنفيذ مبادرات بيئية ذات أثر طويل المدى، من خلال توحيد الجهود والخبرات لخدمة أهداف الاستدامة.

وتواصل إمارة رأس الخيمة، من خلال هذه المبادرات، ترسيخ مكانتها بوصفها نموذجاً في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وتعزيز التوازن بين التنمية والحفاظ على البيئة، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية لدولة الإمارات في حماية التنوع البيولوجي، وزيادة الغطاء النباتي، وتشجيع المشاركة المجتمعية في المبادرات البيئية.

وتؤكد حملة زراعة أشجار القرم في خور المزاحمي أن الاستثمار في البيئة هو استثمار في مستقبل الأجيال المقبلة، وأن المحافظة على النظم البيئية الطبيعية تمثل مسؤولية جماعية تتطلب استمرار التعاون بين مختلف الجهات، بما يضمن استدامة الموارد الطبيعية ويعزز جودة الحياة في الإمارة.

الشيخ أحمد بن سعود يشهد إطلاق هيئة حماية البيئة والتنمية إصبعيات سمك الشعري

مبادرة تعزز استدامة الثروة السمكية وتحافظ على البيئة البحرية في رأس الخيمة

في إطار جهود إمارة رأس الخيمة لتعزيز الاستدامة البيئية وحماية الموارد البحرية، شهد الشيخ أحمد بن سعود بن صقر القاسمي، رئيس دائرة الخدمات العامة في رأس الخيمة، فعالية إطلاق إصبعيات سمك الشعري في مياه كورنيش القواسم، والتي نظمتها هيئة حماية البيئة والتنمية في رأس الخيمة بالتعاون مع شركة جلف أكوا كالتشر، تزامناً مع الاحتفاء بيوم البيئة العالمي.

وتأتي هذه المبادرة ضمن برامج الهيئة الرامية إلى دعم المخزون السمكي، والمحافظة على التنوع البيولوجي البحري، وتعزيز استدامة الموارد الطبيعية، بما ينسجم مع رؤية الإمارة في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

رؤية تعزز استدامة الموارد الطبيعية

أكد الشيخ أحمد بن سعود بن صقر القاسمي أن إطلاق إصبعيات سمك الشعري يعكس اهتمام إمارة رأس الخيمة المستمر بحماية الثروة السمكية وتنمية المخزون البحري، ويجسد حرصها على تنفيذ مبادرات بيئية تسهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

وأشار إلى أن هذه المبادرة تنسجم مع توجيهات صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم رأس الخيمة، الداعية إلى صون البيئة وتعزيز استدامتها، باعتبارها ركيزة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة التي تشهدها الإمارة.

وأضاف أن المحافظة على البيئة البحرية تمثل مسؤولية

مشتركة تتطلب تكاتف مختلف الجهات، لما لها من دور محوري في دعم الأمن الغذائي، واستدامة قطاع الصيد، والحفاظ على التوازن البيئي الذي تتميز به سواحل الإمارة.

أهمية إطلاق إصبعيات الأسماك

يعد إطلاق إصبعيات الأسماك من أهم الوسائل العلمية المستخدمة لتنمية المخزون السمكي، حيث يساهم في زيادة أعداد الأسماك داخل البيئة البحرية، ويعزز قدرتها على النمو والتكاثر بصورة طبيعية، بما يضمن استدامة الموارد البحرية على المدى الطويل.

واختير سمك الشعري لهذه المبادرة لكونه أحد الأنواع المحلية المهمة ذات القيمة الاقتصادية والغذائية، فضلًا عن دوره في الحفاظ على التوازن البيئي داخل النظم البحرية. كما يسهم دعم أعداده في تعزيز الإنتاج السمكي والمحافظة على استدامة هذه الثروة الحيوية التي يعتمد عليها الصيادون والمجتمع المحلي.

وتسهم هذه المبادرات كذلك في الحد من تأثير الضغوط البيئية والصيد على بعض الأنواع، وتساعد في الحفاظ على التنوع البيولوجي الذي تتميز به مياه إمارة رأس الخيمة.

شراكة لخدمة البيئة

تعكس المبادرة نموذجاً للتعاون بين هيئة حماية البيئة والتنمية وشركة جلف أكوا كالتشر، حيث يجمع هذا التعاون بين الخبرات الحكومية والقطاع الخاص لتطبيق حلول علمية تدعم استدامة البيئة البحرية.

وتؤكد هذه الشراكات أهمية توحيد الجهود في تنفيذ المبادرات البيئية، والاستفادة من التقنيات الحديثة في برامج الاستزراع السمكي، بما يسهم في رفع كفاءة إدارة الموارد البحرية وتحقيق نتائج مستدامة على المدى البعيد.

سالة يوم البيئة العالمي

جاء تنظيم الفعالية تزامناً مع يوم البيئة العالمي، في رسالة تؤكد أن حماية البيئة لا تقتصر على نشر الوعي، بل تتطلب مبادرات عملية تسهم في الحفاظ على النظم البيئية وتعزيز استدامتها.

كما تسهم هذه المناسبة في ترسيخ ثقافة المسؤولية المجتمعية، وتشجيع مختلف فئات المجتمع على المشاركة في حماية البيئة البحرية، باعتبارها ثروة وطنية تستوجب المحافظة عليها وتنميتها.

نحو مستقبل بحري أكثر استدامة

تواصل هيئة حماية البيئة والتنمية في رأس الخيمة تنفيذ برامج ومبادرات متخصصة لحماية البيئة البحرية، تشمل دعم المخزون السمكي، والمحافظة على الموائل الطبيعية، وإجراء الدراسات العلمية، وتعزيز الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع.

وتؤكد مبادرة إطلاق إصبعيات سمك الشعري التزام الإمارة بمواصلة الاستثمار في حماية الموارد الطبيعية، بما يحقق استدامة الثروة السمكية، ويحافظ على التنوع البيولوجي، ويعزز مكانة رأس الخيمة كنموذج رائد في الإدارة المستدامة للبيئة والموارد البحرية، انطلاقاً من رؤية تنموية توازن بين متطلبات التنمية والحفاظ على البيئة للأجيال القادمة.

شراكة مناخية جديدة ترسم مستقبل الاستدامة في رأس الخيمة

هيئة حماية البيئة والتنمية في رأس الخيمة توقع مذكرة تفاهم مع "جورد" والمجلس العالمي للبصمة الكربونية لتعزيز العمل المناخي

وقّعت هيئة حماية البيئة والتنمية في رأس الخيمة مذكرة تفاهم استراتيجية مع المنظمة الخليجية للبحث والتطوير (جورد) والمجلس العالمي للبصمة الكربونية (GCC)، في خطوة تعكس توجه الإمارة نحو تعزيز العمل المناخي وترسيخ مكانتها مركزاً إقليمياً للمبادرات البيئية المستدامة، وذلك من خلال تطوير حلول متكاملة لخفض الانبعاثات الكربونية، ودعم الحياد الكربوني، وحماية التنوع البيولوجي، وتعزيز التنمية الحضرية المستدامة.

ووقّع المذكرة الدكتور يوسف بن محمد الحر، مؤسس ورئيس مجلس إدارة المنظمة الخليجية للبحث والتطوير والمجلس العالمي للبصمة الكربونية، وسعادة الدكتور محمد بن يوسف المدفعي، مدير عام هيئة حماية البيئة والتنمية في رأس الخيمة.

شراكة تجمع الخبرة والحوكمة

تمثل مذكرة التفاهم نموذجاً متكاملًا للتعاون بين ثلاث جهات تمتلك خبرات متخصصة في مجالات البحث العلمي، وأسواق الكربون، والإدارة البيئية، بما يتيح تطوير مشاريع مناخية تستند إلى معايير دولية وتحقق أثراً بيئياً واقتصادياً ملموساً.

وتأتي هذه الخطوة في وقت تتسارع فيه الجهود الإقليمية لتطبيق السياسات المناخية وتحويل الالتزامات البيئية إلى برامج عملية قابلة للقياس والتنفيذ، بما يدعم مسيرة التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

> **"تنسجم هذه الشراكة مع رؤية هيئة حماية البيئة والتنمية في تعزيز حماية البيئة واستدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة**
>
> — سعادة الدكتور محمد بن يوسف المدفعي

تطوير مبادرات متقدمة للعمل المناخي

بموجب الاتفاقية، ستعمل الجهات الثلاث على تنفيذ مبادرات متقدمة تشمل إعداد قوائم دقيقة لانبعاثات غازات الدفيئة، ووضع أطر للحياد الكربوني، وتطبيق بروتوكولات تحقق مستقلة، إضافة إلى تصميم برامج لتعويض الانبعاثات الكربونية بما يلبي احتياجات الجهات الحكومية والخاصة.

كما يشمل التعاون تطوير الأصول الكربونية، وتعزيز نزاهة آليات الاعتماد والتحقق، وتطبيق حلول عمرانية وبيئية تسهم في بناء اقتصاد دائري وأكثر كفاءة في استخدام الموارد.

أدوار متكاملة لدعم الاستدامة

ستوظف المنظمة الخليجية للبحث والتطوير خبراتها في البحث العلمي والاستشارات الفنية وتطوير معايير استدامة المباني، فيما يقدم المجلس العالمي للبصمة الكربونية خبرته في بناء بنية تحتية موثوقة لأسواق الكربون، مستفيداً من اعتماده الدولي في إصدار أرصدة الكربون وفق أعلى معايير النزاهة والشفافية.

وفي المقابل، تضطلع هيئة حماية البيئة والتنمية بدور محوري في مواءمة هذه المبادرات مع الأولويات البيئية في إمارة رأس الخيمة، من خلال تطوير السياسات والتشريعات البيئية، وحماية الموارد الطبيعية، وتعزيز ممارسات الاستدامة على مستوى الإمارة.

بناء القدرات وتعزيز المعرفة

لا يقتصر التعاون على تنفيذ المشاريع البيئية، بل يمتد إلى بناء القدرات الوطنية والإقليمية عبر تنظيم برامج

> **نربط من خلال هذه الشراكة الحوكمة البيئية المحلية بمنظومات الكربون العالمية، بما يعزز تطوير مشاريع قابلة للقياس والاعتماد**
>
> — سعادة الدكتور يوسف بن محمد الحر

تدريبية وورش عمل متخصصة، إلى جانب تبادل الخبرات والبيانات وإجراء الدراسات والبحوث المشتركة، بما يسهم في دعم صناعة القرار البيئي وتعزيز الابتكار في مجال العمل المناخي.

كما يتضمن التعاون دعم المؤسسات لفهم آليات المادة السادسة من اتفاق باريس، وآليات نقل الأرصدة الكربونية، ومتطلبات أسواق الكربون الدولية، بما يعزز جاهزية الجهات المختلفة للاستفادة من فرص التمويل المناخي.

نحو مستقبل منخفض الكربون

وأكد الدكتور يوسف بن محمد الحر أن العمل المناخي اليوم يعتمد على بناء أنظمة دقيقة وموثوقة لقياس الانبعاثات والتحقق منها وتحويل خفض الكربون إلى قيمة بيئية واقتصادية حقيقية، مشيراً إلى أن هذه الشراكة تسهم في ربط الحوكمة البيئية المحلية بمنظومات الكربون العالمية وتعزيز تطوير مشاريع قابلة للاعتماد والقياس.

من جانبه، أوضح سعادة الدكتور محمد بن يوسف المدفعي أن الاتفاقية تنسجم مع رؤية هيئة حماية البيئة والتنمية في حماية البيئة واستدامة الموارد الطبيعية، مؤكداً أن التعاون مع "جورد" والمجلس العالمي للبصمة الكربونية سيدعم تطوير مبادرات مناخية أكثر تقدماً تستند إلى الخبرة الفنية والمعايير الدولية وأفضل الممارسات العالمية.

وتعكس هذه الشراكة مرحلة جديدة من العمل المناخي في المنطقة، تقوم على التكامل بين السياسات الحكومية والابتكار المؤسسي والتمويل الكربوني والحلول القائمة على الطبيعة، بما يعزز جهود رأس الخيمة لتحقيق مستهدفات استراتيجية الاستدامة 2050، وترسيخ مكانتها نموذجاً إقليمياً في بناء اقتصاد أخضر ومستقبل أكثر استدامة.

زراعة 1000 شجرة قرم في خور المزاحمي

فعالية بيئية تجمع المؤسسات والمتطوعين في رأس الخيمة

شهدت محمية خور المزاحمي في رأس الخيمة فعالية بيئية مميزة نظمتها هيئة حماية البيئة والتنمية بالتعاون مع مجموعة عمل الإمارات للبيئة، تزامناً مع الاحتفال بيوم الأرض، حيث تضمنت الفعالية زراعة 1000 شجرة قرم بمشاركة واسعة من المؤسسات والجهات المجتمعية والمتطوعين، في خطوة تعكس الاهتمام المتزايد بحماية البيئة الساحلية وتعزيز الاستدامة في الإمارة.

وجاءت الفعالية ضمن جهود مشتركة تهدف إلى دعم المبادرات البيئية التي تسهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية، وترسيخ ثقافة العمل التطوعي، وتعزيز المشاركة المجتمعية في الأنشطة المرتبطة بحماية البيئة والتنوع البيولوجي، خاصة في المناطق الطبيعية التي تمثل قيمة بيئية مهمة في رأس الخيمة.

حضور رسمي ومؤسسي يعكس أهمية المبادرة

حضر توقيع الشراكة والفعالية البيئية م. موزة المهيري ممثلةً لهيئة حماية البيئة والتنمية، ود. حبيبة المرعشي ممثلةً لمجموعة عمل الإمارات للبيئة، إلى جانب مشاركة عدد من ممثلي الجهات الحكومية والمؤسسات المجتمعية والخاصة والمتطوعين والمهتمين بالشأن البيئي.

وعكس الحضور المؤسسي أهمية المبادرة ودورها في تعزيز التعاون بين مختلف الجهات لدعم المشاريع البيئية ذات الأثر المستدام، كما أكد أهمية الشراكات البيئية في إنجاح المبادرات التي تستهدف حماية الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة الساحلية في الإمارة.

كما أظهرت الفعالية اهتمام المؤسسات بالمشاركة في الأنشطة البيئية الميدانية التي تسهم في نشر

الوعي وتعزيز المسؤولية المجتمعية، خاصة مع تنامي الاهتمام بالقضايا البيئية ودور المبادرات التطوعية في دعم الجهود الوطنية المرتبطة بالاستدامة.

مشاركة 220 متطوعاً في زراعة أشجار القرم

اشتملت الفعالية على حملة ميدانية لزراعة أشجار القرم داخل محمية خور المزاحمي، بمشاركة نحو 220 متطوعاً، حيث جرى توزيع المشاركين على مجموعات عمل منظمة لتنفيذ عمليات الزراعة في عدد من المواقع الساحلية داخل المحمية.

وساهمت المشاركة الواسعة في خلق أجواء إيجابية عكست روح التعاون والعمل الجماعي، كما أتاحت للمشاركين فرصة التعرف بصورة مباشرة إلى أهمية أشجار القرم ودورها الحيوي في حماية البيئة الساحلية والمحافظة على التوازن البيئي.

وأبدى المشاركون تفاعلًا كبيراً مع الأنشطة الميدانية، حيث حرص العديد منهم على المشاركة في عمليات الزراعة والتعرف إلى طبيعة البيئة الساحلية وأهمية الحفاظ عليها، ما منح الفعالية طابعاً توعوياً ومجتمعياً في الوقت نفسه.

أجواء ميدانية تعزز الوعي البيئي

شهدت الفعالية أجواء تفاعلية مميزة، حيث تضمنت شرحاً توعوياً حول أهمية أشجار القرم في حماية الشواطئ من التآكل، وقدرتها على امتصاص الكربون، إضافة إلى دورها في تحسين جودة البيئة البحرية وتوفير موائل طبيعية للكائنات البحرية والطيور.

كما تعرّف المشاركون إلى القيمة البيئية لمحمية خور المزاحمي باعتبارها إحدى المناطق الطبيعية المهمة في رأس الخيمة، والتي تتميز بتنوعها الحيوي واحتضانها للعديد من الكائنات البحرية والطيور المهاجرة.

وساهمت التجربة الميدانية في تعزيز الوعي البيئي لدى المشاركين، من خلال تعريفهم بأهمية المحافظة على البيئة الساحلية ودور المبادرات التطوعية في دعم الجهود البيئية وتحقيق الاستدامة.

تنظيم يعكس روح التعاون

حرصت الجهات المنظمة على توفير بيئة مناسبة لإنجاح الفعالية، من خلال تنظيم مواقع الزراعة وتوزيع المشاركين وتقديم الإرشادات الخاصة بآلية زراعة الشتلات، بما يضمن تنفيذ الأعمال بصورة منظمة وفعالة.

كما تم توفير الدعم اللوجستي اللازم لضمان سير الفعالية بسلاسة، وسط تعاون واضح بين الجهات المنظمة والمتطوعين، ما ساهم في إنجاز عمليات الزراعة ضمن أجواء اتسمت بالحماس وروح الفريق الواحد.

وأظهر التنظيم مستوى عالياً من التنسيق بين مختلف الجهات المشاركة، الأمر الذي انعكس بصورة إيجابية على سير الفعالية وتحقيق أهدافها البيئية والتوعوية.

رسالة مرتبطة بيوم الأرض

حملت الفعالية رسالة بيئية متزامنة مع الاحتفال بيوم الأرض، أكدت أهمية توحيد الجهود بين المؤسسات والمجتمع لتعزيز حماية البيئة، وتشجيع المبادرات التي تسهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية ودعم الاستدامة.

كما عكست المبادرة اهتمام هيئة حماية البيئة والتنمية في رأس الخيمة بتفعيل المناسبات البيئية العالمية من خلال أنشطة عملية وميدانية تترك أثراً مباشراً على البيئة والمجتمع، وتسهم في نشر ثقافة الاستدامة بين مختلف فئات المجتمع.

القرم عنوان للاستدامة

جاء اختيار أشجار القرم ضمن هذه الفعالية لما تمثله من أهمية بيئية كبيرة، إذ تسهم في دعم التوازن البيئي بالمناطق الساحلية، وتوفير موائل طبيعية للكائنات البحرية والطيور، إضافة إلى دورها في الحد من آثار التغير المناخي.

وتؤكد هذه الفعاليات أهمية استمرار المبادرات البيئية التي تجمع بين العمل الميداني والتوعية والمشاركة المجتمعية، بما يعزز جهود حماية الموارد الطبيعية وتحقيق الاستدامة في إمارة رأس الخيمة.

وشهدت الفعالية تفاعلًا لافتاً من المشاركين الذين حرصوا على توثيق التجربة والمشاركة في الأنشطة المصاحبة، ما عكس اهتمام المجتمع بالمبادرات التطوعية البيئية، وأسهم في تعزيز التعاون بين المؤسسات والمتطوعين ضمن إطار يهدف إلى ترسيخ مفاهيم الاستدامة والحفاظ على التنوع البيولوجي وجودة الحياة.

وتعكس هذه المبادرات اهتمام رأس الخيمة بتوسيع نطاق العمل البيئي المشترك، وتعزيز حضور الأنشطة التطوعية المرتبطة بحماية البيئة واستدامة مواردها للأجيال القادمة.

فعالية بيئية تعكس روح المسؤولية المجتمعية

هيئة حماية البيئة والتنمية تنظم مبادرة "ساعة الأرض" لتعزيز الوعي البيئي والاستدامة

في إطار التزامها المستمر بنشر الوعي البيئي وترسيخ مفاهيم الاستدامة، نظمت هيئة حماية البيئة والتنمية مبادرة "ساعة الأرض" بمشاركة واسعة من الجهات الحكومية والخاصة وأفراد المجتمع، في خطوة تعكس حرص الهيئة على تعزيز ثقافة المسؤولية البيئية وتشجيع المجتمع على تبني ممارسات مستدامة تسهم في حماية الموارد الطبيعية وتقليل التأثيرات البيئية السلبية. وجاءت المبادرة ضمن سلسلة من الأنشطة البيئية التي تنفذها الهيئة بهدف دعم المشاركة المجتمعية وتعزيز الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة وتحقيق التوازن بين التنمية والموارد الطبيعية، بما ينسجم مع توجهات دولة الإمارات نحو الاستدامة والعمل المناخي.

حدث عالمي برؤية محلية

جاء تنظيم المبادرة تزامناً مع الحدث العالمي "ساعة الأرض"، الذي يهدف إلى تعزيز الوعي بأهمية ترشيد استهلاك الطاقة والحد من الانبعاثات الكربونية. وشهدت إمارة رأس الخيمة إطفاء الإضاءة في عدد من المباني الحكومية والمعالم البارزة، في مشهد يعكس التزام الإمارة بدعم الجهود البيئية العالمية وترسيخ مفاهيم الاستدامة. كما ساهمت المشاركة الواسعة من مختلف الجهات في إبراز أهمية التعاون المجتمعي في دعم المبادرات البيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب تعزيز ثقافة المسؤولية البيئية لدى مختلف فئات المجتمع.

حضور مؤسسي ومشاركة واسعة

شهدت الفعالية مشاركة واسعة من الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة والهيئات التعليمية والمتطوعين، الذين حرصوا على التفاعل مع المبادرة والمشاركة في الأنشطة المصاحبة لها. كما نفذت العديد من الجهات برامج توعوية وورش تثقيفية ركزت على أهمية ترشيد الطاقة وتعزيز السلوكيات البيئية

الإيجابية داخل المجتمع. وعكست هذه المشاركة تنامي الوعي البيئي لدى مختلف فئات المجتمع وحرص المؤسسات على دعم المبادرات التي تسهم في تعزيز الاستدامة وحماية البيئة، إضافة إلى تشجيع الأفراد على تبني ممارسات أكثر مسؤولية في حياتهم اليومية.

تعزيز ثقافة الاستدامة

أكدت الهيئة أن المبادرة تأتي ضمن استراتيجية متكاملة تهدف إلى تعزيز ثقافة الاستدامة وتشجيع أفراد المجتمع على تبني ممارسات يومية صديقة للبيئة، مثل ترشيد استهلاك الكهرباء والمياه وتقليل الهدر. كما تسعى الهيئة إلى غرس مفاهيم المسؤولية البيئية لدى الطلبة والشباب من خلال إشراكهم في المبادرات والأنشطة البيئية المختلفة، بما يسهم في بناء جيل أكثر وعياً بالقضايا البيئية والتحديات المرتبطة بالتغير المناخي. وأشارت الهيئة إلى أهمية تعزيز الشراكة مع المؤسسات التعليمية لترسيخ مفاهيم الاستدامة وتحويلها إلى سلوك يومي لدى الأجيال الجديدة.

أنشطة توعوية وبرامج تثقيفية

تضمنت الفعالية أنشطة توعوية ركزت على الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل البصمة الكربونية، إلى جانب رسائل إرشادية تشجع على استخدام التقنيات الموفرة للطاقة. وشهدت الفعالية تفاعلًا من المشاركين واهتماماً بالمبادرات البيئية التي تعزز الوعي البيئي وثقافة الاستدامة.

رسائل بيئية تتجاوز ساعة واحدة

أوضحت الهيئة أن "ساعة الأرض" لا تقتصر على إطفاء الأضواء لمدة ساعة، بل تحمل رسالة تدعو إلى تحويل الاستدامة إلى جزء من الحياة اليومية عبر تبني سلوكيات إيجابية تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية. كما أكدت أن التحديات البيئية تتطلب تعاون المؤسسات والأفراد وتعزيز الممارسات المسؤولة للحد من التأثيرات البيئية السلبية.

التزام مستمر نحو مستقبل مستدام

أكدت الهيئة استمرارها في تنفيذ مبادرات ومشاريع تدعم التوجهات الوطنية نحو الاستدامة وتعزز مكانة رأس الخيمة في العمل البيئي. كما دعت أفراد المجتمع إلى المشاركة في المبادرات البيئية وتبني ممارسات تحافظ على البيئة وجودة الحياة، مشيرة إلى أن الاستدامة مسؤولية مشتركة تتطلب تعاون الجميع.

تفاعل مجتمعي يعكس تنامي الوعي البيئي

أظهرت المبادرة تنامي ثقافة العمل التطوعي البيئي في المجتمع، من خلال نشر رسائل توعوية تعزز أهمية التعاون لحماية البيئة ودعم الاستدامة. كما عكست الفعالية اهتمام المؤسسات التعليمية بإشراك الطلبة في الأنشطة البيئية وترسيخ مفاهيم المحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد استهلاك الطاقة. وأكد المشاركون أن "ساعة الأرض" تمثل رسالة رمزية تدعو إلى تبني ممارسات مستدامة وتحويل الاستدامة إلى أسلوب حياة يومي

دور إعلامي يعزز ثقافة الاستدامة

هيئة حماية البيئة والتنمية تقود الوعي بالاستدامة عبر برنامج «الاقتصادية في أسبوع»

في إطار دورها المحوري في تعزيز الاستدامة وترسيخ الوعي البيئي في المجتمع، تواصل هيئة حماية البيئة والتنمية جهودها الرائدة في توظيف المنصات الإعلامية لنشر ثقافة بيئية متقدمة تسهم في دعم التوجهات الوطنية نحو التنمية المستدامة. وجاءت حلقة برنامج «الاقتصادية في أسبوع» بعنوان «الاستدامة ومستقبل ريادة الأعمال» لتجسد هذا التوجه، عبر طرح قضايا حيوية ترتبط بمستقبل الاقتصاد ودور الممارسات المستدامة في تطوير بيئات الأعمال الحديثة.

وعكست الحلقة رؤية شاملة تؤكد أن الإعلام البيئي أصبح شريكاً أساسياً في نشر الوعي وتعزيز الحوار المجتمعي حول القضايا البيئية، خاصة في ظل التحديات العالمية المرتبطة بالتغير المناخي وارتفاع معدلات استهلاك الموارد الطبيعية.

رؤية بيئية متكاملة

عكست الحلقة التي أعدتها هيئة حماية البيئة والتنمية رؤية متكاملة تقوم على الربط بين الاستدامة والتنمية الاقتصادية، حيث لم تعد الاستدامة مجرد مفهوم بيئي تقليدي، بل أصبحت محوراً رئيسياً في بناء نماذج اقتصادية حديثة قادرة على التكيف مع المتغيرات العالمية وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

وحرصت الهيئة من خلال هذا الطرح على إيصال رسالة واضحة مفادها أن التنمية الاقتصادية المستدامة لا يمكن أن تتحقق دون تبني سياسات وممارسات مسؤولة بيئياً، تسهم في حماية الموارد الطبيعية وتحسين جودة الحياة للأجيال القادمة.

كما أكدت الحلقة أهمية دمج مفاهيم الاستدامة في مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يفتح المجال أمام تطوير مشاريع مبتكرة تعتمد على الكفاءة البيئية والاستخدام الأمثل للموارد.

مشاركة نوعية تثري النقاش

وشهدت الحلقة مشاركة الدكتور إكرامي عبد الرحيم خليل، الذي قدم طرحاً ثرياً تناول فيه أهمية تبني

مفاهيم الاستدامة في مختلف القطاعات، لا سيما قطاع ريادة الأعمال، مشيراً إلى أن المشاريع الحديثة باتت مطالبة بتطبيق ممارسات مسؤولة بيئياً تعزز من قدرتها التنافسية وتضمن استمراريتها في الأسواق.
وأوضح أن العالم يشهد تحولًا متسارعاً نحو الاقتصاد الأخضر، الأمر الذي يجعل من الضروري على رواد الأعمال التفكير في حلول ومشاريع قائمة على الابتكار والاستدامة، بما ينسجم مع المتغيرات الاقتصادية والبيئية الحديثة.
وأكد أن الشركات والمؤسسات التي تتبنى معايير الاستدامة أصبحت أكثر قدرة على تحقيق النمو وبناء صورة إيجابية لدى المجتمع والمستثمرين، خاصة مع تنامي الاهتمام العالمي بالقضايا البيئية.

المشاركة المجتمعية ركيزة أساسية

وأشار الدكتور إكرامي إلى أن تحقيق الاستدامة لا يمكن أن يتم دون مشاركة فعالة من جميع فئات المجتمع، موضحاً أن المبادرات البيئية تحتاج إلى وعي جماعي وتعاون مشترك بين الأفراد والمؤسسات والجهات المختلفة.
وأضاف أن لكل فرد دوراً مهماً في دعم الجهود البيئية، سواء من خلال المشاركة في المبادرات المجتمعية أو تبني سلوكيات مسؤولة تسهم في حماية البيئة وتقليل الهدر وتعزيز كفاءة استخدام الموارد.
كما أكد أن نشر ثقافة الاستدامة يتطلب استمرار الحملات التوعوية والبرامج الإعلامية التي تسهم في تعزيز الوعي البيئي وتحفيز المجتمع على المشاركة الفاعلة في القضايا المرتبطة بحماية البيئة.

السلوك الفردي أساس التغيير

وشدد خلال حديثه على أن السلوك الشخصي يمثل نقطة الانطلاق نحو بناء مجتمع أكثر استدامة، حيث يبدأ الحفاظ على البيئة من ممارسات يومية بسيطة مثل ترشيد استهلاك الكهرباء والمياه، وتقليل استخدام المواد الضارة بالبيئة، والحد من إنتاج النفايات.
وأوضح أن تعزيز هذه الممارسات يسهم في بناء ثقافة مجتمعية قائمة على المسؤولية البيئية، ويعزز من قدرة المجتمع على مواجهة التحديات البيئية المتزايدة.
كما أشار إلى أن تبني السلوكيات الإيجابية لا ينعكس على البيئة فقط، بل يسهم أيضاً في تحسين جودة الحياة وتعزيز الاستفادة من الموارد بطريقة أكثر كفاءة واستدامة.

الاستثمار في الأجيال القادمة

وفي سياق متصل، أكد الدكتور إكرامي أهمية غرس مفاهيم الاستدامة لدى النشء منذ المراحل التعليمية المبكرة، من خلال البرامج التوعوية والأنشطة التعليمية التي تعزز ارتباط الأجيال الجديدة بالقضايا البيئية.
وأوضح أن بناء جيل واع بقضايا البيئة يمثل استثماراً طويل الأمد في مستقبل أكثر استدامة، حيث ستكون الأجيال القادمة قادرة على تطوير حلول مبتكرة للتحديات البيئية وتحويلها إلى فرص تنموية تخدم المجتمع والاقتصاد.
كما أشار إلى أن التعليم البيئي أصبح من العناصر الأساسية في بناء مجتمعات قادرة على تحقيق التنمية المستدامة ومواكبة التحولات العالمية المرتبطة بالاقتصاد الأخضر.

الطاقة المتجددة ومستقبل الأعمال

واختتم حديثه بالتأكيد على ضرورة التوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتبني حلول مبتكرة تقلل من الهدر وتعزز كفاءة استخدام الموارد، موضحاً أن هذا التوجه لا يخدم البيئة فحسب، بل يفتح آفاقاً واسعة أمام رواد الأعمال لتطوير مشاريع قائمة على الابتكار والاستدامة.
وأشار إلى أن التحول نحو الطاقة النظيفة بات يشكل فرصة اقتصادية مهمة تدعم نمو القطاعات الحديثة وتوفر فرصاً جديدة للاستثمار والتطوير، خاصة في المجالات المرتبطة بالتكنولوجيا البيئية والحلول المستدامة.

رسالة مستمرة نحو مستقبل أكثر استدامة

وتؤكد هذه الحلقة مجدداً التزام هيئة حماية البيئة والتنمية بمواصلة دورها التوعوي والتثقيفي عبر مبادرات إعلامية ومجتمعية تسهم في ترسيخ مفاهيم الاستدامة وبناء مجتمع واع قادر على مواجهة التحديات البيئية وتحويلها إلى فرص تنموية واعدة.

كما تعكس الحلقة حرص الهيئة على استخدام الإعلام كمنصة فاعلة لنشر الثقافة البيئية وتعزيز الحوار المجتمعي حول القضايا المرتبطة بالاستدامة وريادة الأعمال، بما يدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وبناء مستقبل أكثر توازناً بين الاقتصاد والبيئة.
وأكدت الهيئة استمرارها في إطلاق البرامج والمبادرات التي تسهم في رفع مستوى الوعي البيئي وتشجيع المؤسسات والأفراد على تبني ممارسات مسؤولة تدعم الاستدامة وتحافظ على الموارد الطبيعية

أجواء وطنية تعكس روح الانتماء

هيئة حماية البيئة والتنمية في رأس الخيمة تحتفل بالحملة الوطنية «فخورين بالإمارات»

شاركت هيئة حماية البيئة والتنمية – رأس الخيمة في الاحتفاء بالحملة الوطنية «فخورين بالإمارات»، في أجواء وطنية عكست مشاعر الفخر والانتماء والاعتزاز بما حققته دولة الإمارات من إنجازات تنموية وحضارية خلال العقود الماضية، وذلك بمشاركة موظفي الهيئة ومنتسبيها وعدد من الشركاء والجهات المتعاونة. وجاءت المشاركة ضمن إطار التفاعل مع المبادرات الوطنية التي تهدف إلى ترسيخ قيم الولاء والانتماء وتعزيز الهوية الوطنية، إلى جانب إبراز المكانة التي وصلت إليها دولة الإمارات على المستويين الإقليمي والعالمي في مجالات التنمية المستدامة والابتكار وجودة الحياة. وشهدت الفعالية حضوراً مميزاً وتفاعلًا واسعاً من المشاركين الذين عبروا عن اعتزازهم بمسيرة الدولة وما تحقق فيها من تطور في مختلف القطاعات، مؤكدين أن هذه الحملات الوطنية تمثل فرصة لتعزيز روح الاتحاد وترسيخ قيم التكاتف والعمل المشترك بين أفراد المجتمع

الإمارات نموذج عالمي في التنمية والاستدامة.

وأكدت الهيئة خلال مشاركتها أن دولة الإمارات أصبحت نموذجاً عالمياً في التنمية المستدامة بفضل رؤيتها المستقبلية التي نجحت في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، وهو ما انعكس على المكانة المتقدمة التي وصلت إليها الدولة في العديد من المؤشرات العالمية. وأشارت الهيئة إلى أن الإنجازات التي حققتها الإمارات في

مجالات البيئة والطاقة النظيفة والاستدامة تمثل مصدر فخر لكل من يعيش على أرض الدولة، خاصة في ظل المشاريع والمبادرات النوعية التي أطلقتها خلال السنوات الماضية لتعزيز جودة الحياة وحماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. كما أكدت أن الدولة استطاعت ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة كجزء أساسي من خططها الاستراتيجية، من خلال دعم الابتكار والتكنولوجيا الحديثة وتبني السياسات البيئية المتقدمة التي تسهم في مواجهة التحديات البيئية العالمية وتعزيز استدامة الموارد.

دور المؤسسات الوطنية في تعزيز الوعي

وأكدت الهيئة أن مشاركتها في حملة «فخورين بالإمارات» تأتي دعماً للمبادرات الوطنية التي تعزز الهوية الوطنية والتلاحم المجتمعي. وأوضحت أن نشر الوعي البيئي وترسيخ مفاهيم الاستدامة يمثلان جزءاً أساسياً من مسؤولية المؤسسات الوطنية، مشيرة إلى أن المجتمع الإماراتي أثبت مستوى عالياً من الوعي والمسؤولية تجاه القضايا الوطنية والبيئية.

فعاليات متنوعة ورسائل وطنية

وتضمنت الاحتفالية مجموعة من الفقرات والأنشطة الوطنية التي عبّرت عن روح الفخر والاعتزاز بالوطن، حيث شهدت الفعالية تفاعلًا كبيراً من المشاركين الذين حرصوا على التعبير عن مشاعر الانتماء والولاء لدولة الإمارات وقيادتها الرشيدة. كما حملت الفعالية رسائل وطنية تؤكد أهمية المحافظة على منجزات الدولة ومواصلة العمل من أجل دعم مسيرتها التنموية، إلى جانب التأكيد على أهمية الدور الذي يقوم به كل فرد في المجتمع في الحفاظ على البيئة وتعزيز الاستدامة. وشكلت المناسبة فرصة لتسليط الضوء على النجاحات التي حققتها الإمارات في مختلف القطاعات، خاصة في مجالات البيئة والاستدامة والطاقة النظيفة، والتي أصبحت فيها الدولة من النماذج الرائدة عالمياً بفضل رؤيتها الاستراتيجية ومبادراتها المستقبلية.

الاستدامة جزء من الهوية الوطنية

وأكدت الهيئة أن مفاهيم الاستدامة أصبحت اليوم جزءاً من الهوية الوطنية لدولة الإمارات، في ظل الاهتمام الكبير الذي توليه القيادة الرشيدة لقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، مشيرة إلى أن الدولة تبنت العديد من المبادرات والسياسات التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز جودة الحياة.

وأضافت أن الحفاظ على البيئة لم يعد مسؤولية الجهات المختصة فقط، بل أصبح مسؤولية مجتمعية مشتركة تتطلب تعاون جميع الأفراد والمؤسسات، وهو ما تحرص الحملات الوطنية على ترسيخه من خلال تعزيز الوعي وتشجيع المشاركة المجتمعية. كما أشارت الهيئة إلى أن دعم المبادرات الوطنية والبيئية يسهم في بناء مجتمع أكثر وعياً وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية، خاصة في ظل المتغيرات البيئية والمناخية التي يشهدها العالم.

مواصلة دعم المبادرات الوطنية

وفي ختام مشاركتها، أكدت الهيئة حرصها على مواصلة دعم المبادرات الوطنية والمجتمعية التي تعزز قيم الانتماء والمسؤولية المجتمعية، وتسهم في نشر ثقافة الاستدامة والمحافظة على البيئة. وشددت الهيئة على أن حملة «فخورين بالإمارات» تعكس الصورة الحضارية للدولة وروح الاتحاد التي تميز المجتمع الإماراتي، مؤكدة أن هذه المبادرات الوطنية تمثل رسالة إيجابية تعزز التلاحم المجتمعي وتبرز الإنجازات التي حققتها الإمارات في مختلف المجالات. كما أكدت أن العمل المشترك بين المؤسسات والأفراد يمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مستقبل أكثر ازدهاراً واستدامة للأجيال القادمة، بما ينسجم مع رؤية دولة الإمارات وتطلعاتها المستقبلية.

مشروع الغطاء الأخضر في رأس الخيمة

استثمار في الطبيعة وصناعة للمستقبل

في ظل التحديات البيئية المتسارعة التي يشهدها العالم، باتت مشاريع التشجير واستعادة النظم البيئية أحد أهم الأدوات الاستراتيجية لمواجهة آثار التغير المناخي وتعزيز الاستدامة. وفي هذا الإطار، تبرز إمارة رأس الخيمة كنموذج متقدم في العمل البيئي من خلال "مشروع الغطاء الأخضر" الذي أطلقته هيئة حماية البيئة والتنمية، ليشكل مبادرة طموحة تهدف إلى تعزيز الرقعة الخضراء، وحماية التنوع البيولوجي، ورفع جودة الحياة البيئية في الإمارة. ولا يقتصر المشروع على زراعة الأشجار فقط، بل يمثل رؤية متكاملة تقوم على إعادة تأهيل البيئة المحلية باستخدام الأنواع النباتية الأصيلة، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في إدارة الموارد الطبيعية، إلى جانب إشراك المجتمع والمؤسسات في جهود الاستدامة البيئية طويلة المدى.

تعزيز الغطاء الأخضر واستعادة البيئة الطبيعية

يهدف المشروع إلى زيادة مساحة الغطاء الأخضر في إمارة رأس الخيمة من خلال التوسع في زراعة الأشجار المحلية التي تتميز بقدرتها على التكيف مع البيئة الصحراوية والمناخ المحلي، مثل أشجار الغاف والسدر والسمر، إضافة إلى أشجار القرم التي تعد

من أهم النظم البيئية الساحلية في دولة الإمارات. وتلعب هذه الأشجار دوراً محورياً في تحسين جودة الهواء، والحد من التصحر، وتقليل درجات الحرارة، إضافة إلى مساهمتها في تثبيت التربة ورفع كفاءة امتصاص الكربون من الغلاف الجوي. كما تسهم في توفير موائل طبيعية للكثير من الكائنات الحية والطيور المحلية، مما يعزز التوازن البيئي ويحافظ على التنوع البيولوجي في الإمارة. ويعتمد المشروع على منهجية علمية حديثة في التخطيط والرصد، حيث يتم استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية لمراقبة الغطاء النباتي وتحليل البيانات البيئية بشكل مستمر، الأمر الذي يساعد على تقييم كفاءة عمليات الزراعة وتحديد المواقع الأكثر احتياجاً للتشجير وإعادة التأهيل البيئي.

إنجازات ملموسة على أرض الواقع

نجح مشروع الغطاء الأخضر خلال السنوات الماضية في تحقيق نتائج بيئية بارزة تعكس حجم الجهود المبذولة في دعم الاستدامة البيئية برأس الخيمة. فقد بلغ عدد الأشجار المحلية والمثمرة التي تمت زراعتها حتى الآن نحو 90,183 شجرة، فيما وصلت مساحة الغطاء الأخضر إلى أكثر من 281 ألف متر مربع، ما يمثل إضافة نوعية للمشهد البيئي في الإمارة. ومن أبرز الإنجازات كذلك ترقيم 28,297 شجرة غاف

ضمن جهود توثيق وحماية الأشجار المحلية، إضافة إلى إنبات نحو 76 ألف شجرة قرم في الحضانة، تمهيداً لاستخدامها في مشاريع استزراع القرم والمناطق الساحلية. وتحظى أشجار القرم بأهمية بيئية كبيرة لكونها من أكثر النظم الطبيعية قدرة على تخزين "الكربون الأزرق"، كما تشكل خط دفاع طبيعياً ضد التآكل الساحلي وارتفاع مستوى سطح البحر، فضلًا عن دورها الحيوي في حماية التنوع البيولوجي البحري وتوفير بيئات مناسبة لتكاثر الأسماك والطيور والكائنات البحرية.

شراكة مجتمعية واسعة

يتميز مشروع الغطاء الأخضر بطابعه المجتمعي التشاركي، حيث نجح في استقطاب مشاركة واسعة من مختلف الجهات الحكومية والخاصة والمؤسسات التعليمية وأفراد المجتمع، في خطوة تعكس تنامي الوعي البيئي وأهمية العمل الجماعي في دعم الاستدامة. وشملت الجهات المشاركة دائرة الأشغال العامة، وبلدية رأس الخيمة، ودائرة السياحة، ومؤسسة رأس الخيمة للقرآن الكريم، إضافة إلى عدد من المؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة. كما شاركت الجامعات والمدارس في الإمارة في العديد من حملات الزراعة والتوعية البيئية، إلى جانب المتطوعين وأفراد المجتمع من مختلف الفئات العمرية. ويسهم هذا التعاون في تعزيز ثقافة المسؤولية البيئية المجتمعية، وتحويل الاستدامة إلى ممارسة يومية يشارك فيها الجميع، بدلًا من اقتصارها على المبادرات الحكومية فقط. كما تساعد هذه المشاركة في ترسيخ الوعي لدى الأجيال الجديدة بأهمية حماية الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة المحلية.

التكنولوجيا في خدمة البيئة

أحد الجوانب المهمة التي تميز مشروع الغطاء الأخضر هو دمج التكنولوجيا الحديثة في العمل البيئي، حيث يتم استخدام أدوات رقمية متطورة لتحليل البيانات البيئية ومراقبة نمو النباتات وتحديد التغيرات في الغطاء النباتي بدقة عالية. ويعكس هذا التوجه التحول نحو الإدارة البيئية الذكية القائمة على البيانات والتحليل العلمي، بما يرفع كفاءة التخطيط البيئي ويساعد على اتخاذ قرارات أكثر دقة واستدامة. كما تتيح هذه التقنيات إمكانية قياس أثر المشروع على البيئة بشكل مستمر، بما يشمل معدلات تخزين الكربون وتحسين جودة التربة والهواء.

طموحات مستقبلية لعام 2026

تواصل هيئة حماية البيئة والتنمية برأس الخيمة تنفيذ خطط توسعية ضمن المشروع خلال عام 2026، حيث من المتوقع توزيع وزراعة 10 آلاف شجرة محلية إضافية تشمل الغاف والسدر والسمر في مختلف مناطق الإمارة. كما تستهدف الهيئة زراعة ما بين 5 آلاف إلى 10 آلاف شجرة قرم خلال العام المقبل، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز النظم البيئية الساحلية ودعم مبادرات التكيف المناخي. وفي جانب الاستدامة المناخية، حقق المشروع منذ انطلاقه تخزين أكثر من 277,946 طن من الكربون، فيما تشير التوقعات إلى إمكانية تجاوز 42,500 طن إضافي من الكربون المخزن بحلول نهاية عام 2026، وهو ما يعكس الدور المهم للمشروع في دعم جهود خفض الانبعاثات الكربونية وتحقيق الحياد المناخي.

نحو مستقبل أكثر خضرة

يمثل مشروع الغطاء الأخضر في رأس الخيمة نموذجاً متقدماً للمشاريع البيئية المستدامة التي تجمع بين حماية الطبيعة، وتوظيف التكنولوجيا، وتعزيز المشاركة المجتمعية. كما يعكس التزام الإمارة ببناء مستقبل أكثر استدامة وتوازناً بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية. ومع استمرار التوسع في عمليات التشجير واستعادة الموائل الطبيعية، يرسخ المشروع مكانة رأس الخيمة كإحدى الإمارات الرائدة في العمل البيئي والمبادرات المناخية، ويؤكد أن الاستثمار في الطبيعة لم يعد خياراً، بل ضرورة استراتيجية لضمان جودة الحياة وحماية البيئة للأجيال القادمة.

EEG
مجموعة عمل الإمارات للبيئة
EMIRATES ENVIRONMENTAL GROUP

إزالة الكربون من قطاع التغليف

تقييم دورة الحياة. البصمة الكربونية
الابتكار. استراتيجيات الحياد المناخي

أمسح الرمز
للتسجيل

www.eeg-uae.org
eeg@emirates.net.ae
+971 4 344 8622

انضم إلى الحوار | 29 إبريل 2026
قيادة التحول إلى حلول كربونية دائرية
طويلة الأمد لمستقبل مستدام

الراعي الرئيسي

مساهم داعم
accenture

شريك المسؤولية الاجتماعية
الشبكة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات
Arabia CSR Network

مضيف الحدث
Holiday Inn & Suites
AN IHG HOTEL
DUBAI SCIENCE PARK

بالشراكة مع
Clean Energy Business Council
مجلس صناعات الطاقة النظيفة
Middle East & North Africa
مجلس الأعمال السويسري
SWISS BUSINESS COUNCIL
ENVIRONMENTAL GROUP
Capital Club
Dubai

رزان المبارك:

الرمس نموذج يُحتذى في التنمية المستدامة

سعادة رزان خليفة المبارك

العضو المنتدب : جمعية الإمارات للطبيعة بالتعاون مع الصندوق العالمي للطبيعة

رئيس الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة

رائدة الأمم المتحدة لتغير المناخ في مؤتمر الدول الأطراف (COP28)-في دولة الإمارات العربية المتحدة

العضو التنفيذي المنتدب: صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية

بين الجبال الشامخة وسواحل الخليج العربي، تبرز منطقة الرمس كواحدة من أبرز الوجهات الطبيعية والتراثية في رأس الخيمة، بما تضمه من بحيرات ساحلية ومزارع وموائل بيئية غنية بالتنوع الحيوي. واليوم تشهد المنطقة تحولًا نوعياً من خلال مشروع تطوير الرمس، الذي يسعى إلى توظيف مقوماتها الطبيعية والثقافية في بناء نموذج مستدام للسياحة البيئية والتنمية المجتمعية.

في هذه المقابلة، تتحدث سعادة رزان خليفة المبارك، العضو المنتدب لجمعية الإمارات للطبيعة، عن الجهود المبذولة في منطقة الرمس ضمن مبادرة بناء المجتمعات الريفية المرنة القادرة على الصمود، مستعرضةً مراحلها الرئيسية ودورها في تعزيز الاستدامة، وحماية التنوع البيولوجي، وترسيخ مكانة الرمس كإحدى أبرز وجهات السياحة البيئية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

هل يمكنكم إعطاؤنا نبذة عن مشروع تطوير منطقة الرمس من حيث الفكرة، والنشأة، وآلية التنفيذ، وأبرز مكوناته؟

أطلق مشروع تطوير الرمس خلال مؤتمر COP28 ضمن مبادرة مشتركة بين مجلس الإمارات للتنمية المتوازنة وجمعية الإمارات للطبيعة بالتعاون مع الصندوق العالمي للطبيعة، بهدف تعزيز الاستدامة والقدرة على التكيف مع التغير المناخي في إحدى أعرق المناطق الساحلية برأس الخيمة. ويسعى المشروع إلى تحويل الرمس إلى نموذج وطني للسياحة البيئية والتنمية المستدامة من خلال حماية البيئة والتراث الثقافي وخلق فرص اقتصادية للمجتمع المحلي. ويشمل المشروع إعداد دراسات بيئية متخصصة، وتطوير مخطط للسياحة البيئية، وإنشاء مسار بيئي يربط الجبال والمزارع والبحيرة الساحلية، إلى جانب دعم المشاريع المحلية وتعزيز مشاركة المجتمع في جهود المحافظة على البيئة.

ما المراحل التي تم إنجازها من المشروع، وما المراحل المتبقية، ومتى يُتوقع استكماله؟

حقق مشروع تطوير الرمس تقدماً مهماً تمثل في إنجاز المخطط الرئيسي للسياحة البيئية واستكمال الجزء الريفي من المسار البيئي الذي يربط بين قلعة ضاية والجبال والمزارع والبحيرات الساحلية. كما أسهمت الدراسات العلمية المنفذة بالتعاون مع هيئة حماية البيئة والتنمية برأس الخيمة في تعزيز المعرفة بالأنظمة البيئية المحلية ودعم خطط الحماية المستقبلية. وتشمل المراحل المقبلة استكمال الجزء الساحلي من المسار، وإنشاء منطقة استراحة للزوار، وإطلاق مشاريع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بالسياحة البيئية، إلى جانب مواصلة برامج البحث والحفاظ على التنوع البيولوجي والموائل الطبيعية في المنطقة..

في أي إطار يندرج هذا المشروع ضمن رؤية قيادة إمارة رأس الخيمة لتطوير الإمارة بشكل عام ومنطقة الرمس بشكل خاص؟

يندرج هذا المشروع ضمن رؤية إمارة رأس الخيمة الأوسع في تعزيز السياحة المستدامة، وبناء مجتمعات أكثر مرونة وقدرة على التكيف، والارتقاء بجودة الحياة. وما يجعل منطقة الرمس نموذجاً ملهمًا بشكل خاص هو أنها تُظهر كيف يمكن للتنمية أن تنطلق من الهوية المحلية والطبيعة، بحيث تصبح النظم البيئية الطبيعية أساساً لتحقيق فوائد بيئية واجتماعية واقتصادية مستدامة على المدى الطويل. ويؤكد المشروع أن حماية الموارد الطبيعية والتراث الثقافي لا تتعارض مع التنمية، بل تشكل ركيزة أساسية لتحقيق ازدهار مستدام يعود بالنفع على المجتمع والأجيال القادمة.

كيف يوظف مشروع تطوير الرمس الحلول القائمة على الطبيعة لتعزيز الاستدامة البيئية في إمارة رأس الخيمة؟

تمثل السياحة البيئية في الرمس نموذجاً للحلول القائمة على الطبيعة، إذ توظف المقومات الطبيعية والتراثية لتعزيز الاستدامة وحماية البيئة، مع توفير فرص اقتصادية للمجتمع المحلي. ويجسد المسار البيئي هذا النهج من خلال تعريف الزوار بالبيئة والتراث المحلي، وتعزيز السياحة

المسؤولة، ودعم المشاريع الصغيرة ورواد الأعمال المرتبطين بالسياحة البيئية والثقافية.

ما الدور الذي تؤديه جمعية الإمارات للطبيعة بالتعاون مع الصندوق العالمي للطبيعة في دعم وتطوير مشروع الرمس كإحدى مبادرات الحلول القائمة على الطبيعة؟

تسهم جمعية الإمارات للطبيعة بالتعاون مع الصندوق العالمي للطبيعة، بالتعاون مع مجلس الإمارات للتنمية المتوازنة وهيئة حماية البيئة والتنمية برأس الخيمة، في تطوير نموذج للتنمية المستدامة في الرمس يجمع بين الحفاظ على البيئة وتنمية المجتمع المحلي. وتشمل جهودها تنفيذ دراسات علمية للبحيرة الساحلية، ودعم السياحة البيئية، وإشراك أكثر من 400 من سكان المنطقة في صياغة الرؤية المستقبلية للمشروع. كما

يعزز برنامج «قادة التغيير» مشاركة الشباب والمتطوعين في مبادرات الحفاظ على البيئة وترسيخ ثقافة المسؤولية تجاه الموارد الطبيعية.

كيف يُمثل مشروع الرمس نموذجاً عملياً للحلول القائمة على الطبيعة من خلال التعاون مع الشركاء؟

يُجسد مشروع الرمس مبادئ الاستدامة العالمية من خلال تطبيقها عملياً على أرض الواقع. فمن خلال التعاون بين الجهات الحكومية، والمنظمات البيئية المعنية بالحفاظ على الطبيعة، والمجتمعات المحلية، والمتطوعين من مؤسسات المجتمع المدني، نجح المشروع في الجمع بين حماية النظم البيئية، وتطوير السياحة المستدامة، وتعزيز المشاركة المجتمعية ضمن نموذج تنموي متكامل. ويعكس هذا النهج أهمية الشراكة بين مختلف الأطراف في تحقيق التوازن بين المحافظة على الموارد الطبيعية وتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة مستدامة. والأهم من ذلك أن المشروع يبرهن على أن التراث المحلي والمعارف التقليدية لا تُعد عناصر منفصلة عن حلول الاستدامة، بل تمثل جزءاً أساسياً منها. فالممارسات المتوارثة والخبرات المحلية المرتبطة بالطبيعة والبيئة تشكل رصيداً معرفياً قيّماً يمكن الاستفادة منه في تطوير حلول تنموية أكثر استدامة وارتباطاً بالمكان. ومن خلال دمج هذا الإرث الثقافي مع الأساليب العلمية الحديثة، يسهم المشروع في بناء نموذج تنموي يحافظ على الهوية المحلية ويعزز استدامة الموارد الطبيعية في الوقت ذاته.

كيف يسهم المشروع في دعم التنمية البيئية من خلال نهج قائم على الطبيعة؟

تقع البحيرة الساحلية في الرمس على الساحل الشمالي لإمارة رأس الخيمة، وتُعد جزءاً من منظومة بيئية متنوعة تضم مروج الأعشاب البحرية، وأشجار القرم، والمسطحات الطينية المتأثرة بالمد والجزر، والموائل البحرية الضحلة. وتؤدي هذه النظم البيئية دوراً مهماً في دعم الحياة البحرية، وتحسين جودة المياه، وتعزيز استقرار الرواسب الساحلية، إضافة إلى الإسهام في تخزين الكربون الأزرق والحد من آثار التغير المناخي. ولتعزيز فهم هذه النظم البيئية وحمايتها بشكل أفضل، تُنفذ بالتعاون مع هيئة حماية البيئة والتنمية برأس الخيمة مجموعة من الدراسات العلمية والأعمال الميدانية المتخصصة، تشمل المسوحات البحرية، والغوص العلمي، ورسم الخرائط باستخدام الطائرات بدون طيار، والتصوير تحت الماء، وتحليل الحمض النووي البيئي (eDNA). وتسهم هذه الجهود في توفير بيانات بيئية أساسية وخرائط دقيقة للموائل الطبيعية، بما يدعم إعداد خطط حماية قائمة على الأدلة العلمية ويعزز الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية.

ما أبرز المبادرات التي يسهم من خلالها المشروع في تعزيز التنوع البيولوجي في منطقة الرمس؟

يخضع التنوع البيولوجي الغني في منطقة الرمس، سواء في البيئات البرية أو البحرية، للدراسة والحماية من خلال تقييمات متخصصة للتنوع الحيوي وجهود ميدانية للحفاظ على البيئة تُنفذ بالتعاون مع المجتمع المحلي ومتطوعي برنامج «قادة التغيير» التابع لجمعية الإمارات للطبيعة بالتعاون مع الصندوق العالمي للطبيعة.

وحتى الآن، سجلت المسوحات البيئية رصد 171 نوعاً من الطيور، من بينها العقاب السهبي المهدد بالانقراض، وغراب البحر السقطري المصنف ضمن الأنواع المعرّضة للخطر، إضافة إلى 10 أنواع من الخفافيش، والسلحفاة الخضراء المهددة بالانقراض، والثعلب الأحمر العربي. وتعكس هذه النتائج الأهمية البيئية الكبيرة لمنطقة الرمس بوصفها موطناً لعدد من الأنواع الفطرية المهمة على المستويين المحلي والإقليمي.

استناداً إلى المسوحات البحرية والأعمال الميدانية التي نُفذت بالتعاون مع هيئة حماية البيئة والتنمية برأس الخيمة، تتواصل حالياً برامج البحث العلمي ومشروعات الاستعادة التجريبية لاختبار أساليب عملية تدعم تعافي مروج الأعشاب البحرية وتحسين جودة الموائل الطبيعية. وتسهم هذه الجهود في إنتاج معرفة علمية قيّمة يمكن الاستفادة منها في توجيه خطط حماية البحيرة الساحلية وإدارتها بصورة أكثر فاعلية واستدامة في المستقبل.

كيف يسهم المشروع في تحويل المقومات الطبيعية إلى فرص تنموية مستدامة؟

تُجسد منطقة الرمس نموذجاً عملياً لكيفية توظيف النظم البيئية الطبيعية لتحقيق فوائد بيئية واجتماعية واقتصادية مستدامة على المدى الطويل. ومن خلال الجمع بين البحث العلمي والتطبيق العملي على أرض الواقع، يعمل المشروع على تحويل المقومات الطبيعية والثقافية للمنطقة إلى فرص واعدة في مجالات السياحة البيئية، وريادة الأعمال المحلية، والمشروعات المجتمعية التي يقودها أفراد المجتمع، بما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة تعود بالنفع على السكان والبيئة في آن واحد. وتتمثل إحدى أبرز نقاط قوة هذا المشروع في نهجه التشاركي القائم على التعاون بين مختلف الجهات المعنية. فإلى جانب الشراكة مع مجلس الإمارات للتنمية المتوازنة، نعمل بشكل وثيق مع عدد من الشركاء الرئيسيين، من بينهم بلدية رأس الخيمة، وهيئة رأس الخيمة لتنمية السياحة، ودائرة الآثار والمتاحف برأس الخيمة، وهيئة حماية البيئة والتنمية برأس الخيمة و شركة المرجان ، وذلك لضمان توافق المشروع مع الأهداف الاستراتيجية لإمارة رأس الخيمة ورؤيتها التنموية الشاملة على المدى الطويل.

ما الفرص الاستثمارية المستدامة التي يوفرها المشروع؟

تتمثل إحدى الخطوات الرئيسية المقبلة في إطلاق مختبر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (SME Lab) بهدف تحفيز الفرص الاقتصادية الريفية القائمة على الطبيعة في منطقة الرمس، ولا سيما المشروعات المرتبطة بالسياحة البيئية. وسيعمل المختبر على دعم مبادرات تجريبية تشمل السياحة الزراعية، والجولات في المزارع، والتجارب السياحية التي يقودها المرشدون المحليون. ويأتي هذا التوجه استجابة للحاجة المتزايدة إلى تنويع الاقتصاد في دولة الإمارات من خلال تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من تطوير أنشطة اقتصادية مستدامة قائمة على الطبيعة، بما يسهم في توفير مصادر دخل جديدة، ودعم المجتمعات المحلية، وتحقيق فوائد اقتصادية وبيئية واجتماعية طويلة الأمد. كما سيسهم تطوير المسار البيئي وإنشاء منطقة الاستراحة المستقبلية في تعزيز مكانة الرمس كوجهة للسياحة البيئية، بما يجذب المزيد من الزوار ويدعم في الوقت ذاته سبل العيش والأنشطة الاقتصادية المحلية. والأهم من ذلك أن هذه الفرص يتم تطويرها ضمن إطار متكامل يضع الاستدامة البيئية طويلة الأمد وخلق القيمة الاجتماعية في مقدمة أولوياته، بما يضمن أن يسهم النمو والتنمية في تعزيز الطابع الطبيعي والثقافي الفريد لمنطقة الرمس والحفاظ عليه، بدلًا من التأثير عليه أو إضعافه.

شركة اسمنت الاتحاد

نحن نصنع الإسمنت بمسؤولية واستدامة

الثروة المستمدة من النفايات
تحويل النفايات إلى قيمة

الريادة في الطاقة النظيفة
استعادة الحرارة المهدورة - 31.30 ميجاواط

توسيع المساحات الخضراء
برنامج منهجي لزيادة الغطاء
الغطاء النباتي

منتجات خضراء
منتجات أسمنتية
لتقليل البصمة الكربونية

إذا كان لديك نفايات صناعية أو تجارية تحتاج إلى التخلص منها،
يسعدنا أن نتشارك معك للتخلص منها،
تواصل معنا من أجل غد أفضل.

شركة إسمنت الاتحاد - خور خوير- رأس الخيمة

+97172668166 info@uccrak.com

اسمنت الاتحاد
رعاية المستقبل

زمردة جبال الحجر: وادي شوكة

طبيعة آسرة تجمع بين الجبال والتاريخ والمغامرة

في قلب جبال الحجر الشاهقة جنوب إمارة رأس الخيمة، يبرز وادي شوكة كواحد من أكثر المواقع الطبيعية سحراً وتميزاً في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تتداخل التضاريس الجبلية الوعرة مع الأودية المائية والمساحات الخضراء لتشكل لوحة طبيعية استثنائية تستقطب الزوار وعشاق الطبيعة والمغامرات على مدار العام. وبين الصخور الداكنة والقمم المرتفعة، يكشف الوادي عن وجه آخر للطبيعة الإماراتية التي تجمع بين الجمال الخام والهدوء والتاريخ العريق، ليصبح وجهة متكاملة تجمع بين السياحة البيئية والاستكشاف والتراث.

ويمثل وادي شوكة نموذجاً فريداً للبيئة الجبلية في الإمارات، إذ يمتد وسط سلسلة جبال الحجر التي تعد من أقدم التكوينات الجيولوجية في المنطقة. وعلى الرغم من الطبيعة الصحراوية السائدة في الدولة، فإن الوادي ينجح في تقديم مشهد مختلف تماماً، خاصة خلال فصل الشتاء وبعد هطول الأمطار، حين تتدفق المياه عبر المجاري الطبيعية وتتحول المنطقة إلى مساحة نابضة بالحياة تغطيها النباتات البرية وتنعكس فيها ظلال الجبال على البرك المائية الصافية. وتمنح الطبيعة المتنوعة في الوادي الزائر تجربة مختلفة تبدأ منذ اللحظات الأولى لدخول المنطقة، حيث تمتد الطرق بين المنحدرات الجبلية والتكوينات الصخرية التي تشكلت عبر آلاف السنين، بينما تضيف الألوان المتدرجة للجبال بعداً جمالياً يزداد وضوحاً مع تغير أوقات النهار وانعكاسات الضوء على الصخور.

سد شوكة.. مشروع تنموي أعاد الحياة إلى الوادي

في قلب هذا المشهد الطبيعي، يقف سد شوكة كأحد أبرز المعالم التي ساهمت في تطوير المنطقة وتحويلها إلى وجهة بيئية وسياحية متكاملة. وقد أُنشئ السد عام 2001 بتوجيهات المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رحمه الله، قبل أن يشهد أعمال تطوير شاملة في عام 2020 لتعزيز كفاءته وتحسين المرافق المحيطة به. ويبلغ الحجم التخزيني للسد نحو 275 ألف متر مكعب من

المياه، ما يجعله من المشاريع الحيوية المهمة في دعم الموارد المائية والاستفادة من مياه الأمطار والسيول التي تشهدها المنطقة الجبلية. وأسهمت البحيرة الناتجة عن السد في خلق بيئة طبيعية جذابة أصبحت مقصداً للعائلات ومحبي التنزه والتخييم، خصوصاً خلال المواسم المعتدلة التي تشهدها الإمارة خلال فصل الشتاء. ومع تطور المنطقة، أضيفت مرافق متعددة تشمل مناطق جلوس وممرات للمشي ومناطق ألعاب للأطفال ومواقع مخصصة للشواء والتجمعات العائلية، ما عزز من حضور الوادي كوجهة سياحية بيئية مناسبة لمختلف الفئات العمرية. كما أصبح السد نقطة انطلاق رئيسية للعديد من المسارات الجبلية التي يقصدها هواة المشي الجبلي والدراجات الهوائية.

طبيعة تنبض بالحياة بعد الأمطار

يكتسب وادي شوكة جماله الحقيقي بعد هطول الأمطار، حين تتحول الصخور الجافة إلى ممرات تتدفق بينها المياه، وتظهر البرك الطبيعية الصغيرة بين المنحدرات الجبلية، في مشهد يعكس قدرة الطبيعة على تجديد الحياة في البيئة الجبلية. وتتحول المنطقة خلال هذه الفترات إلى مساحة خضراء تنمو فيها النباتات البرية الموسمية التي تضيف ألواناً مختلفة إلى المشهد الصحراوي المعتاد. وتسهم الأمطار الموسمية في إنعاش الغطاء النباتي المحلي، حيث تنمو أنواع متعددة من النباتات الصحراوية والجبلية التي تتكيف مع الظروف المناخية القاسية. كما تجذب هذه البيئة العديد من الكائنات الحية والطيور التي تجد في الوادي ملاذاً مناسباً للتغذية والاستقرار المؤقت. وخلال هذه الفترات، يتحول الوادي إلى وجهة مفضلة

للمصورين وعشاق التصوير الطبيعي، إذ توفر التضاريس الجبلية والانعكاسات المائية مشاهد استثنائية خاصة عند شروق الشمس وغروبها، حين تتلون الجبال بدرجات ذهبية وبرتقالية تضفي على المكان طابعاً ساحراً. كما تشهد المنطقة إقبالًا واسعاً من هواة التصوير الفلكي الذين يقصدون الوادي ليلًا للاستمتاع بسماء صافية بعيدة عن التلوث الضوئي في المدن.

إرث تاريخي محفور بين الصخور

ولا يقتصر تميز وادي شوكة على طبيعته الخلابة فقط، بل يمتد ليشمل بعداً تاريخياً يعكس عمق الحضارة الإنسانية التي عاشت في المنطقة منذ آلاف السنين. ففي أنحاء متفرقة من الوادي، تنتشر بقايا مستوطنات قديمة مبنية بالطين والحجارة، إلى جانب نقوش صخرية وآثار يعود تاريخ بعضها إلى العصر البرونزي. وتشير هذه الآثار إلى أن المنطقة كانت مأهولة بالسكان منذ فترات طويلة، مستفيدة من توفر المياه والموارد الطبيعية التي وفرتها البيئة الجبلية. كما تعكس النقوش الصخرية طبيعة الحياة القديمة وارتباط الإنسان بالمكان، سواء من خلال الصيد أو التنقل أو الاستقرار المؤقت في الأودية الجبلية. ويرى المهتمون بالتراث أن هذه المواقع الأثرية تمنح الوادي قيمة ثقافية إضافية، إذ يجمع بين الطبيعة والتراث في موقع واحد، ما يجعله شاهداً حياً على تطور الحياة في المناطق الجبلية بدولة الإمارات عبر العصور المختلفة.

وجهة مثالية لعشاق المغامرة

خلال السنوات الأخيرة، أصبح وادي شوكة من أبرز الوجهات المفضلة لعشاق المغامرات والأنشطة الخارجية في الإمارات. فالتضاريس المتنوعة التي تشمل المرتفعات الصخرية والممرات الضيقة والسهول الحصوية توفر بيئة مثالية لممارسة رياضات المشي الجبلي والدراجات الجبلية والتسلق. ومن أشهر المسارات في المنطقة مسار "حلقة السد" أو "Dam Loop"، وهو مسار يمتد لنحو 12 كيلومتراً ويأخذ الزوار في رحلة مليئة بالتحديات عبر الوديان والممرات الصخرية والمنحدرات الجبلية. ويستقطب هذا المسار هواة المغامرات من داخل الدولة وخارجها، خاصة خلال فصل الشتاء الذي يوفر أجواء معتدلة مناسبة للأنشطة الخارجية. كما يمكن للزوار الاستمتاع بالتخييم في المناطق المفتوحة القريبة من السد، حيث تمنح الطبيعة الهادئة والسماء

الصافية تجربة مختلفة بعيداً عن صخب المدن. وتزداد جمالية المكان ليلًا مع ظهور النجوم فوق القمم الجبلية، في مشهد يعكس صفاء البيئة الطبيعية في المنطقة ويجعل من الوادي موقعاً مثالياً لمحبي الهدوء والاسترخاء.

تنوع بيئي وحياة فطرية

يحتضن وادي شوكة تنوعاً بيئياً لافتاً رغم الطبيعة الجبلية القاسية، إذ تعيش في المنطقة أنواع مختلفة من الطيور والكائنات البرية التي تكيفت مع البيئة الصحراوية والجبلية. ويمكن للزوار أحياناً مشاهدة غزال الجبل أو بعض الطيور الجارحة وهي تحلق فوق القمم والمنحدرات، إضافة إلى أنواع من الزواحف والكائنات الصغيرة التي تشكل جزءاً من النظام البيئي المحلي. كما تمثل المنطقة موطناً مهماً للعديد من النباتات المحلية التي تسهم في تثبيت التربة وتقليل تأثير التعرية والانجراف خلال مواسم الأمطار. ويعكس هذا التنوع أهمية المحافظة على النظم البيئية الجبلية باعتبارها جزءاً أساسياً من الثروة الطبيعية في دولة الإمارات. وتسعى الجهات المختصة إلى تعزيز الوعي البيئي لدى الزوار وتشجيعهم على المحافظة على نظافة المكان وعدم الإضرار بالموائل الطبيعية، خاصة مع تزايد الإقبال على المنطقة خلال السنوات الأخيرة، وذلك في إطار جهود أوسع لدعم السياحة البيئية المستدامة وحماية المواقع الطبيعية في إمارة رأس الخيمة.

وادي شوكة.. وجهة تجمع بين الهدوء والمغامرة

يظل وادي شوكة واحداً من أبرز المواقع الطبيعية التي تكشف جانباً مختلفاً من جغرافية دولة الإمارات، بعيداً عن المشهد الحضري والمدن الحديثة. فهو مساحة تجمع بين الجبال والمياه والتاريخ والمغامرة في تجربة متكاملة تمنح الزائر فرصة لإعادة التواصل مع الطبيعة واكتشاف جمال البيئة الجبلية في رأس الخيمة. ومع استمرار الاهتمام بتطوير السياحة البيئية وتعزيز الحفاظ على الموارد الطبيعية، يواصل وادي شوكة ترسيخ مكانته كإحدى أهم الوجهات البيئية في الدولة، وكمشهد طبيعي يعكس التنوع الجغرافي والثراء البيئي الذي تتميز به إمارة رأس الخيمة، ليبقى بالفعل زمردة متلألئة وسط جبال الحجر الشامخة.

إعفاء الصيادين المواطنين في رأس الخيمة

قرار يعزز الاستقرار ويحافظ على الموروث البحري

في خطوة تجسد اهتمام القيادة الرشيدة بدعم المواطنين وتعزيز استقرارهم، وجّه صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي، عضو المجلس الأعلى، حاكم رأس الخيمة، بإعفاء الصيادين المواطنين في الإمارة من جميع المستحقات المالية المترتبة عليهم حتى نهاية عام 2026.

ويأتي هذا التوجيه في إطار حرص سموه على دعم الصيادين، والحفاظ على مهنة الصيد باعتبارها إحدى المهن الوطنية الأصيلة، إلى جانب تعزيز استقرار الأسر الإماراتية التي تعتمد على هذا القطاع مصدراً رئيسياً للدخل. ويؤكد القرار استمرار النهج الذي تتبعه إمارة رأس الخيمة في تمكين المواطنين وتوفير البيئة المناسبة لمواصلة عطائهم، بما ينسجم مع رؤية الإمارة في تحقيق تنمية مستدامة تضع الإنسان في مقدمة أولوياتها، وتؤمن بأن دعم القطاعات التقليدية يمثل جزءاً أساسياً من بناء اقتصاد متوازن يحافظ على الهوية الوطنية ويعزز استقرار المجتمع.

عام الأسرة".. بعد اجتماعي للقرار

تزداد أهمية القرار لصدوره بالتزامن مع إعلان عام 2026

"عام الأسرة" في دولة الإمارات، وهو ما يمنحه بعداً اجتماعياً يتجاوز الإعفاء المالي، ليؤكد أهمية دعم الأسرة الإماراتية وتعزيز استقرارها الاقتصادي والاجتماعي.
فالصياد لا يمثل فرداً يعمل في قطاع اقتصادي فحسب، بل يعيل أسرة ترتبط معيشتها باستمرار هذا النشاط، ومن هنا فإن تخفيف الالتزامات المالية يسهم في توفير قدر أكبر من الاستقرار، ويمنح الصيادين فرصة لتطوير أعمالهم وتحسين ظروفهم المعيشية، بما ينعكس إيجاباً على جودة الحياة، ويعزز الترابط الأسري، ويدعم قدرة الأسر على مواصلة دورها في خدمة المجتمع والحفاظ على هذا النشاط الحيوي.

قطاع اقتصادي يحمل قيمة تراثية

يعد قطاع الصيد البحري من أقدم الأنشطة الاقتصادية في رأس الخيمة، وقد ارتبط بتاريخ الإمارة وعلاقتها الوثيقة بالبحر، وأسهم عبر عقود طويلة في توفير الغذاء ودعم الاقتصاد المحلي قبل مرحلة التنمية الحديثة. ولا يزال القطاع يؤدي دوراً مهماً في تعزيز الأمن الغذائي، وتوفير منتجات بحرية للأسواق المحلية، إلى جانب المحافظة على المعارف التقليدية المرتبطة بالملاحة والصيد والمواسم البحرية، والتي تمثل جزءاً أصيلًا من الهوية الثقافية للإمارة.
ومن هذا المنطلق، فإن دعم الصيادين لا يقتصر على الجانب الاقتصادي، بل يشكل استثماراً في الحفاظ على التراث البحري وضمان انتقاله إلى الأجيال المقبلة، بما يعزز استمرارية إحدى المهن الوطنية المرتبطة بتاريخ الإمارات وقيمها الأصيلة.

دعم يعزز الاستدامة

يسهم قرار الإعفاء في تخفيف الأعباء المالية عن الصيادين، الأمر الذي يتيح لهم توجيه مواردهم نحو صيانة القوارب، وتطوير معدات الصيد، وتحسين كفاءة عملياتهم التشغيلية. كما يشجعهم على مواصلة نشاطهم في ظل المتغيرات الاقتصادية وارتفاع تكاليف التشغيل، بما يسهم في تعزيز استدامة القطاع واستمراره.
ويتكامل هذا القرار مع جهود إمارة رأس الخيمة في حماية البيئة البحرية وتنمية الثروة السمكية، حيث يشجع على استمرار ممارسة الصيد وفق الأطر المنظمة التي توازن بين الاستفادة من الموارد الطبيعية والحفاظ عليها، بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة وحماية التنوع البيولوجي.

الآثار المتوقعة للقرار

من المتوقع أن يترك قرار إعفاء الصيادين المواطنين من المستحقات المالية آثاراً إيجابية تمتد إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فمن الناحية الاقتصادية، يسهم القرار في تخفيف الأعباء المالية عن الصيادين، بما يتيح لهم توجيه جزء أكبر من مواردهم إلى تطوير معداتهم وصيانة قواربهم وتحسين كفاءة أعمالهم، وهو ما يعزز استدامة نشاطهم ويرفع قدرتهم على مواصلة الإنتاج، كما يدعم الأمن الغذائي من خلال تعزيز استمرارية قطاع الصيد وزيادة مساهمته في توفير المنتجات البحرية للسوق المحلي.
وعلى الصعيد الاجتماعي، يعزز القرار استقرار الأسر الإماراتية العاملة في هذا القطاع، ويمنحها مزيداً من الطمأنينة والقدرة على مواجهة المتطلبات المعيشية، كما يشجع الأجيال الجديدة على مواصلة ممارسة مهنة الصيد، بما يضمن استمرار إحدى أعرق المهن الوطنية المرتبطة بتاريخ الدولة وهويتها.
أما من الناحية البيئية، فإن دعم الصيادين المواطنين يعزز الالتزام بالممارسات المنظمة والمسؤولة في استغلال الموارد البحرية، ويواكب الجهود الرامية إلى حماية المخزون السمكي والحفاظ على التنوع البيولوجي، بما يحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية وصون الموارد الطبيعية. ويؤكد هذا القرار أن التنمية المستدامة لا تُقاس فقط بالمؤشرات الاقتصادية، بل بقدرتها على دعم الإنسان، وصون الموروث الوطني، وتعزيز استقرار المجتمع، وترسيخ مكانة رأس الخيمة نموذجاً رائداً في التنمية المتوازنة.

ويؤكد هذا القرار أن التنمية المستدامة لا تُقاس فقط بالمؤشرات الاقتصادية، بل بقدرتها على دعم الإنسان، وصون الموروث الوطني، وتعزيز استقرار المجتمع. كما يعكس رؤية صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي في بناء نموذج تنموي متوازن يجمع بين الازدهار الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، والحفاظ على الهوية الوطنية، بما يرسخ مكانة رأس الخيمة نموذجاً رائداً في التنمية المستدامة التي تضع المواطن في

تنظيم أدوات صيد الطيور والحيوانات في رأس الخيمة

تشـريع بيئي يعزز حماية الحياة الفطرية والاستدامة

في خطوة تعكس توجه إمارة رأس الخيمة نحو تعزيز منظومة الحماية البيئية والحفاظ على التنوع البيولوجي، أصدر المجلس التنفيذي القرار رقم (18) لسنة 2025 بشأن أجهزة وأدوات صيد الطيور والحيوانات البرية والبحرية، والذي يهدف إلى تنظيم استخدام الأدوات والتقنيات المرتبطة بعمليات الصيد، والحد من الممارسات غير القانونية التي تهدد الكائنات الفطرية والموائل الطبيعية في الإمارة. ويأتي القرار في إطار تطوير التشريعات البيئية المحلية بما ينسجم مع القوانين الاتحادية الخاصة بحماية البيئة وتنميتها، ويؤكد التزام رأس الخيمة بتطبيق معايير أكثر صرامة في مجال حماية الحياة البرية والبحرية.

حظر شامل للأجهزة المستخدمة في جذب الكائنات الفطرية

نص القرار على حظر تصنيع أو استيراد أو تداول أو بيع أو حيازة أو استخدام الأجهزة والأدوات المخصصة لجذب الطيور أو الحيوانات البرية أو البحرية الواردة ضمن الجداول الملحقة بالقانون الاتحادي الخاص بحماية البيئة وتنميتها. ويشمل ذلك مختلف الوسائل الحديثة التي تستخدم لاستدراج الكائنات الفطرية أو التأثير على سلوكها الطبيعي بهدف صيدها أو الإضرار بها. ويعكس هذا التوجه إدراك الجهات المختصة للمخاطر البيئية الناتجة عن تطور وسائل الصيد غير المشروع، حيث أسهمت بعض التقنيات الحديثة في تسهيل عمليات الصيد الجائر واستنزاف أعداد من الطيور والحيوانات، الأمر الذي قد يؤدي إلى اختلال التوازن البيئي وتراجع التنوع الحيوي في البيئات الطبيعية والساحلية والجبلية. كما يحمل القرار بعداً وقائياً مهماً، إذ يركز على منع تداول هذه الأدوات من الأساس، بدلًا من الاكتفاء بملاحقة المخالفات بعد وقوعها، وهو ما يعزز فعالية الرقابة البيئية ويحد من انتشار الممارسات الضارة بالحياة الفطرية.

استثناءات مدروسة للأغراض العلمية والبيئية

رغم تشديد القيود، تضمن القرار استثناءات منظمة تسمح باستخدام بعض الأجهزة والأدوات لأغراض بحثية أو علمية أو بيئية، إضافة إلى استخدامها في أعمال الوقاية من أمراض الحيوانات والطيور أو معالجتها، شريطة الحصول على ترخيص رسمي من هيئة حماية البيئة والتنمية في رأس الخيمة. كما منح القرار الهيئة صلاحية وضع الضوابط والإجراءات المنظمة لإصدار هذه التراخيص وآلية استخدامها. ويبرز هذا المحور حرص التشريع على تحقيق التوازن بين حماية البيئة ودعم البحث العلمي، حيث تعتمد الدراسات البيئية الحديثة أحياناً على أدوات متخصصة لمراقبة الأنواع أو تتبعها أو دراسة أنماط هجرتها وسلوكها الطبيعي.

ومن خلال نظام الترخيص، تسعى الهيئة إلى ضمان استخدام هذه الوسائل ضمن إطار علمي ورقابي واضح يمنع إساءة استخدامها أو استغلالها لأغراض غير قانونية.

نظام رقابي وترخيصي يعزز الحوكمة البيئية

وضع القرار إطاراً تنظيمياً واضحاً لعملية الترخيص، حيث تشترط الهيئة إجراء تقييم بيئي للطلب وفحص الأجهزة أو الأدوات المطلوب الترخيص بها قبل إصدار الموافقة الرسمية، مع قيدها في سجل خاص لدى الهيئة. كما حدد القرار مدة الترخيص بما لا يتجاوز سنة واحدة قابلة للتجديد وفق الإجراءات المعتمدة. وألزم القرار المرخص لهم بتقديم تقارير دورية تتضمن الأنشطة التي استخدمت فيها هذه الأدوات والنتائج البيئية المترتبة عليها، وهو ما يعكس توجهاً نحو تعزيز الشفافية وتطوير قاعدة بيانات بيئية دقيقة تساعد الجهات المختصة على تقييم التأثيرات البيئية ومراقبة مدى الالتزام بالشروط المحددة. كما نص القرار على آليات واضحة للتعامل مع الأجهزة بعد انتهاء الترخيص، سواء بإعادتها إلى مصدرها أو التصرف بها لصالح جهة مرخص لها أو تسليمها إلى الهيئة، التي يحق لها إعادة تدويرها أو إتلافها أو تخصيصها لأغراض حماية البيئة.

تشديد الرقابة الميدانية وضبط المخالفات

منح القرار موظفي هيئة حماية البيئة والتنمية الذين يحملون صفة الضبطية القضائية صلاحيات واسعة للتفتيش على المنشآت والأماكن المختلفة للتحقق من الالتزام بأحكام القرار وضبط المخالفات والأجهزة غير المرخصة. كما أكد على ضرورة تعاون الجهات الحكومية الأخرى مع الهيئة وتقديم الدعم اللازم لتنفيذ أحكام القرار. ويعكس هذا المحور توجهاً نحو تعزيز التكامل المؤسسي في ملف حماية البيئة، خصوصاً مع تزايد التحديات المرتبطة بالصيد غير المشروع واستخدام أدوات متطورة يصعب أحياناً رصدها دون وجود تعاون ميداني وتشريعي متكامل بين مختلف الجهات المختصة.

غرامات رادعة لحماية الحياة الفطرية

تضمن القرار جدولًا للجزاءات الإدارية شمل فرض غرامة تصل إلى 20 ألف درهم مع مصادرة الأجهزة أو الأدوات المستخدمة في حال تصنيعها أو تداولها أو استخدامها دون ترخيص، إضافة إلى غرامات أخرى تتعلق بعدم تقديم التقارير البيئية أو تقديم بيانات غير صحيحة أو التصرف بالأجهزة دون تسجيل رسمي لدى الهيئة. وتعكس هذه العقوبات توجه الإمارة نحو رفع مستوى الردع القانوني ضد المخالفات البيئية، خاصة في ظل تنامي الحاجة إلى حماية الأنواع الفطرية والحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية، باعتبارها جزءاً أساسياً من الأمن البيئي والتوازن الطبيعي في الإمارة.

رؤية بيئية أكثر استدامة

يمثل القرار خطوة متقدمة ضمن جهود رأس الخيمة لتعزيز الحوكمة البيئية وترسيخ مفهوم الاستدامة في إدارة الموارد الطبيعية والحياة الفطرية. كما يعكس التوجه المتنامي نحو تطوير تشريعات استباقية تعتمد على الرقابة والتنظيم والتوعية لحماية التنوع البيولوجي والحد من الممارسات التي تهدد البيئة، بما ينسجم مع رؤية دولة الإمارات في بناء مستقبل أكثر استدامة وتوازناً بين التنمية والحفاظ على الطبيعة.

الآثار المتوقعة لتطبيق القرار

من المتوقع أن يحقق القرار رقم (18) لسنة 2025 مجموعة من الآثار البيئية والتنظيمية الإيجابية التي تسهم في تعزيز استدامة الموارد الطبيعية والحفاظ على الحياة الفطرية في إمارة رأس الخيمة.

1. حماية التنوع البيولوجي

سيسهم القرار في الحد من الصيد غير المشروع وتقليل الضغوط التي تتعرض لها الطيور والحيوانات البرية والبحرية، مما يساعد على الحفاظ على الأنواع المحلية وحماية السلاسل الغذائية والتوازن البيئي في مختلف النظم الطبيعية.

2. الحد من استنزاف الكائنات الفطرية

من خلال منع استخدام أدوات الجذب والاستدراج الحديثة، ستنخفض معدلات الصيد الجائر التي تؤثر سلباً في أعداد بعض الأنواع، خاصة الأنواع المهاجرة أو الحساسة بيئياً، الأمر الذي يمنحها فرصة أكبر للتكاثر والتجدد الطبيعي.

3. تعزيز كفاءة الرقابة البيئية

يوفر القرار إطاراً تنظيمياً واضحاً يسهل على الجهات المختصة مراقبة الأنشطة المرتبطة بالصيد وضبط المخالفات، كما يرفع من كفاءة العمل الرقابي من خلال وجود سجلات وترخيص رسمي للأجهزة المسموح باستخدامها.

4. دعم البحث العلمي والدراسات البيئية

يسمح نظام التراخيص باستخدام بعض الأدوات للأغراض العلمية والبحثية ضمن ضوابط محددة، ما يعزز فرص إجراء الدراسات المتعلقة بالحياة الفطرية والهجرة والتنوع البيولوجي وتطوير برامج الحماية والتأهيل البيئي.

5. تعزيز الامتثال والحوكمة البيئية

يسهم القرار في رفع مستوى الالتزام بالقوانين البيئية وترسيخ مبادئ الحوكمة البيئية من خلال تنظيم استخدام التقنيات الحديثة وإخضاعها للرقابة والتقييم المستمر.

6. حماية الموائل الطبيعية

من المتوقع أن يؤدي انخفاض الضغوط الناتجة عن الصيد غير المنظم إلى تحسين حالة الموائل الطبيعية في المناطق الجبلية والساحلية والصحراوية، والحفاظ على قدرتها على دعم الأنواع النباتية والحيوانية المختلفة.

7. تعزيز مكانة رأس الخيمة البيئية

يعكس القرار التزام الإمارة بتطبيق أفضل الممارسات العالمية في مجال حماية الحياة الفطرية، مما يعزز سمعتها كوجهة داعمة للاستدامة البيئية ويقوي مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية دولة الإمارات البيئية.

8. تحقيق فوائد طويلة المدى للأمن البيئي

يساعد الحفاظ على التنوع الحيوي والأنواع الفطرية في تعزيز استقرار النظم البيئية وقدرتها على مواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، بما ينعكس إيجاباً على جودة الحياة واستدامة الموارد الطبيعية.

الاستدامة في قلب الصناعة التحويلية

سيراميك رأس الخيمة: رؤية متكاملة نحو مستقبل منخفض الكربون واقتصاد دائري مستدام

في ظل التوجهات العالمية المتسارعة نحو الاستدامة والاقتصاد الأخضر، تواصل مجموعة سيراميك رأس الخيمة تعزيز مكانتها كإحدى أبرز الشركات الصناعية الرائدة التي تجمع بين الابتكار والمسؤولية البيئية. ويقود هذه المسيرة السيد عبدالله مسعد، الرئيس التنفيذي لمجموعة سيراميك رأس الخيمة منذ عام 2012، والذي يتمتع بخبرة تتجاوز 25 عاماً في قطاع الصناعات التحويلية والسيراميك، إضافة إلى فهم عميق للأسواق الإقليمية والعالمية.

وخلال مسيرته المهنية، حصد العديد من الجوائز والتكريمات الدولية تقديراً لقيادته المتميزة، من أبرزها جائزة «الرئيس التنفيذي صاحب الرؤية في قيادة التصنيع» وجائزة «الرئيس التنفيذي المغير لقواعد اللعبة»، كما تم اختياره ضمن أفضل الرؤساء التنفيذيين في قطاع الصناعة التحويلية واللوجستيات على مستوى المنطقة. ويحمل السيد مسعد درجة الماجستير في إدارة الأعمال – التسويق من جامعة سانت إسبريت دي كاسليك في لبنان.

وفي هذا الحوار، يتحدث السيد عبدالله مسعد عن رؤية المجموعة للاستدامة، وأبرز مبادراتها البيئية، وجهودها في خفض الانبعاثات وتعزيز كفاءة الموارد، ودورها في دعم مستقبل الصناعة التحويليةالمستدامة في دولة الإمارات والعالم.

نؤمن بأن الاستدامة لم تعد خياراً للصناعة، بل أصبحت شرطاً أساسياً لضمان النمو والقدرة التنافسية في المستقبل.

ما هي أبرز المبادرات المتعلقة بالبيئة والاستدامة التي تتبناها الشركة في عملياتها الصناعية؟

تتبنى سيراميك رأس الخيمة نهجاً متكاملًا للاستدامة يهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الصناعي والحفاظ على البيئة، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن الاستدامة أصبحت عنصراً أساسياً في مستقبل القطاع الصناعي العالمي. وفي هذا الإطار أطلقت الشركة استراتيجية الاستدامة للفترة 2024-2030، والتي تشكل خارطة طريق واضحة نحو تعزيز كفاءة استخدام الموارد وخفض الانبعاثات الكربونية ودعم مبادئ الاقتصاد الدائري والابتكار المستدام.

ومن أبرز المبادرات التي نفذتها الشركة إنشاء أول منشأة صناعية في دولة الإمارات لاستعادة الكربون وإعادة استخدامه بالشراكة مع مجموعة الإمارات للبيئة وهو مشروع نوعي يهدف إلى الحد من الانبعاثات الصناعية والاستفادة من الكربون المستعاد في تطبيقات إنتاجية مختلفة. كما تعتمد الشركة نظام تصنيع دائري يتيح إعادة استخدام المياه ومعالجة المخلفات وإعادة إدخال بعض المواد الخام في دورة الإنتاج، بما يسهم في تقليل الفاقد وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد.

وتشمل جهود الشركة كذلك إعادة تدوير المخلفات الصناعية وتقليل النفايات الناتجة عن العمليات الإنتاجية، إلى جانب تطوير منتجات مستدامة مثل مجموعة RE-USE المصنوعة من مواد معاد تدويرها، والتي تعكس التزام الشركة بتعزيز ممارسات الاقتصاد الدائري. كما تستثمر الشركة بصورة مستمرة في تطوير المعدات والتقنيات الصناعية الأكثر كفاءة في استهلاك الطاقة والموارد، وتسعى إلى خفض الانبعاثات المرتبطة بالعمليات التشغيلية والخدمات اللوجستية من خلال تبني حلول أكثر استدامة، بما يعزز مساهمتها في دعم الأهداف البيئية الوطنية والعالمية.

كيف تدمج الشركة مفهوم البيئة والاستدامة في استراتيجيتها طويلة المدى؟

تُعد الاستدامة جزءاً أساسياً من رؤية سيراميك رأس الخيمة المستقبلية وليست مجرد مبادرات منفصلة أو برامج مؤقتة. ولذلك عملت الشركة على دمج مبادئ الاستدامة ضمن استراتيجيتها طويلة المدى من خلال إطار عمل واضح يرتكز على أربعة محاور رئيسية تشمل المسؤولية البيئية، وموظفينا والمجتمع، والحوكمة وأفضل الممارسات، إلى جانب الإدارة المسؤولة للعمليات والموارد. ويهدف هذا الإطار إلى تعزيز كفاءة استخدام الطاقة والمياه، وخفض الانبعاثات الكربونية، وتوسيع تطبيقات الاقتصاد الدائري، وتطوير منتجات أكثر استدامة تلبي متطلبات الأسواق العالمية. كما تحرص الشركة على مواءمة أهدافها ومبادراتها مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والأجندة الوطنية لدولة الإمارات، بما في ذلك مبادرة الحياد المناخي 2050، الأمر الذي يعكس التزامها بالمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وحماية البيئة للأجيال القادمة.

ما هي أهداف الشركة في تقليل البصمة الكربونية خلال السنوات القادمة؟

تسعى الشركة إلى تحقيق تقدم مستمر في خفض بصمتها الكربونية من خلال مجموعة من المبادرات التي تستهدف مختلف جوانب العمليات التشغيلية والإنتاجية. وتشمل هذه الجهود الاستثمار في مشاريع التقاط الكربون وإعادة استخدامه، وتحسين كفاءة الطاقة في خطوط الإنتاج، وتطوير أنظمة أكثر دقة لقياس الانبعاثات ومتابعتها والإفصاح عنها وفق أفضل الممارسات العالمية. كما تعمل الشركة على تقليل

الانبعاثات المرتبطة بالخدمات اللوجستية وسلاسل التوريد من خلال تبني حلول أكثر استدامة وكفاءة. وإلى جانب ذلك، تدعم الشركة المبادرات البيئية التي تسهم في امتصاص الكربون وتعزيز التنوع البيولوجي، مثل مشاريع زراعة أشجار القرم، بما ينسجم مع توجهات دولة الإمارات نحو تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050 ودعم الجهود العالمية لمواجهة تغير المناخ.

ما هي الإجراءات المتبعة لتقليل استهلاك الطاقة والمياه في مصانع السيراميك؟

تدرك الشركة أهمية الإدارة الرشيدة للموارد باعتبارها أحد أهم عناصر الاستدامة الصناعية، ولذلك تتبنى مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تحسين كفاءة استهلاك الطاقة والمياه في جميع عملياتها. وتشمل هذه الإجراءات الاستثمار المستمر في معدات وتقنيات إنتاج حديثة تتميز بكفاءة أعلى واستهلاك أقل للموارد، بالإضافة إلى تطبيق نظام إدارة الطاقة المعتمد ISO 50001 الذي يدعم التحسين المستمر للأداء التشغيلي. كما تعتمد الشركة على إعادة استخدام المياه المعالجة ضمن العمليات الإنتاجية وتشغيل محطات وأنظمة متخصصة لمعالجة المياه وإعادة تدويرها، مما يساهم في تقليل استهلاك المياه والمحافظة على الموارد الطبيعية. وتحرص الشركة أيضاً على متابعة مؤشرات الأداء الخاصة بالطاقة والمياه بصورة دورية لتحديد فرص التحسين وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

RAK CERAMICS

هل تعتمد الشركة على مصادر طاقة متجددة أو حلول بديلة لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري؟

تركز الشركة حالياً على تطوير منظومة متكاملة لتحسين كفاءة الطاقة وتقليل الانبعاثات الناتجة عن عملياتها التشغيلية والإنتاجية. وفي هذا الإطار تعمل على تبني تقنيات أكثر كفاءة في استهلاك الطاقة، إلى جانب تطوير العمليات الصناعية بما يحد من الأثر البيئي ويعزز استدامة الإنتاج. كما تمثل مشاريع التقاط الكربون وإعادة استخدامه إحدى المبادرات المهمة التي تدعم جهود الشركة في تقليل الانبعاثات المرتبطة باستخدام الطاقة. وتواصل الشركة دراسة وتقييم مختلف الحلول والتقنيات الحديثة التي يمكن أن تسهم في دعم أهدافها البيئية وتعزيز استدامة عملياتها على المدى الطويل.

كيف تتم إدارة النفايات الصناعية وإعادة تدوير المواد الخام أو المنتجات غير المطابقة؟

تعتمد الشركة نهج الاقتصاد الدائري كإحدى الركائز الأساسية لاستراتيجيتها البيئية، حيث تسعى إلى تحقيق أعلى استفادة ممكنة من الموارد وتقليل المخلفات الناتجة عن العمليات الصناعية. ويتم ذلك من خلال إعادة استخدام المواد الخام غير المطابقة للمواصفات وإعادة تدوير مخلفات الإنتاج وإدخالها مجدداً في دورة التصنيع كلما أمكن ذلك. كما تعمل الشركة على تحويل بعض النفايات إلى مدخلات إنتاج جديدة، مما يساهم في تقليل كميات المخلفات المرسلة إلى المكبات وخفض الأثر البيئي للعمليات الصناعية. وقد نجحت الشركة في تطوير منتجات تعتمد بشكل كامل على مواد معاد تدويرها، وهو ما يعكس التزامها العملي بمبادئ الاقتصاد الدائري والاستخدام المستدام للموارد.

ما دور الابتكار التكنولوجي في تحسين كفاءة الإنتاج وتقليل التأثيرات البيئية؟

يلعب الابتكار التكنولوجي دوراً محورياً في دعم جهود الشركة نحو تحقيق الاستدامة الصناعية، حيث يسهم في تطوير عمليات إنتاج أكثر كفاءة وأقل استهلاكاً للموارد والطاقة. وتعتمد الشركة على معدات وتقنيات تصنيع متقدمة تساعد على تقليل الهدر وتحسين جودة المنتجات ورفع كفاءة العمليات التشغيلية. كما يسهم الابتكار في تطوير منتجات أكثر متانة وأطول عمراً، الأمر الذي يقلل الحاجة إلى الاستبدال المتكرر ويحد من استهلاك الموارد الطبيعية على المدى الطويل. ومن خلال الاستثمار المستمر في التكنولوجيا الحديثة، تواصل الشركة تعزيز قدرتها على تحقيق التوازن بين النمو الصناعي وحماية البيئة.

هل هناك استثمارات في البحث والتطوير لتطوير منتجات صديقة للبيئة أو مواد أقل استهلاكاً للطاقة؟

نعم، يمثل البحث والتطوير أحد المحاور الرئيسية في استراتيجية الشركة للابتكار والاستدامة. وتعمل الشركة من خلال مركز الابتكار الداخلي InnoTech Lab على تطوير منتجات جديدة تتميز بأداء أعلى وكفاءة أكبر وأثر بيئي أقل. كما تستثمر في مبادرات متخصصة مثل Contin-ua Plus التي تركز على تطوير تقنيات تصنيع متقدمة وأكثر كفاءة في استهلاك الطاقة والموارد. وتشمل هذه الجهود أيضاً تطوير منتجات موفرة للمياه مثل منتجات KLUDI، إضافة إلى الاستثمار في مرافق إنتاج حديثة تسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل استهلاك الموارد. وتعد مجموعة RE-USE المصنوعة من مواد معاد تدويرها مثالًا بارزاً على نجاح الشركة في دمج الابتكار مع مبادئ الاستدامة.

كيف توازن الشركة بين متطلبات السوق والالتزام بالمعايير البيئية العالمية؟

تحرص الشركة على تحقيق توازن مستدام بين تلبية احتياجات العملاء والأسواق المختلفة وبين الالتزام بأعلى المعايير البيئية العالمية. ويتم ذلك من خلال الاستثمار المستمر في التكنولوجيا والبحث والتطوير لتحسين جودة المنتجات وكفاءة الإنتاج، مع المحافظة على الالتزام بالممارسات البيئية المسؤولة. كما تركز الشركة على تطوير منتجات تلبي تطلعات المستهلكين من حيث الجودة والتصميم والأداء، وفي الوقت نفسه تدعم أهداف الاستدامة من خلال تقليل الأثر البيئي وتحسين استخدام الموارد. ويساعد هذا النهج الشركة على تعزيز تنافسيتها في الأسواق العالمية وترسيخ مكانتها كشركة رائدة في مجال التصنيع المستدام.

ما هي أبرز برامج المسؤولية المجتمعية التي تنفذها الشركة لدعم المجتمع المحلي؟

تؤمن الشركة بأن دورها لا يقتصر على الإنتاج والتصنيع فحسب، بل يمتد إلى المساهمة الفاعلة في دعم المجتمع المحلي وتعزيز التنمية المستدامة. ولذلك تنفذ مجموعة متنوعة من برامج المسؤولية المجتمعية تشمل المبادرات التطوعية وحملات التشجير والتنظيف ونشر الوعي البيئي، بالإضافة إلى المشاركة في مبادرات زراعة أشجار القرم ودعم المشاريع البيئية والمجتمعية المختلفة. كما تستثمر في تنمية الكفاءات الوطنية من خلال برامج التوطين والتدريب والتطوير المهني، وتدعم القطاع الثقافي والإبداعي عبر رعاية الفنانين الإماراتيين وتشجيع المواهب الوطنية في مجالات الفن والتصميم والإبداع.

كيف تسهم الشركة في نشر الوعي البيئي بين موظفيها والمجتمع المحيط بها؟

تحرص الشركة على ترسيخ ثقافة الاستدامة داخل بيئة العمل وخارجها من خلال برامج توعوية وتدريبية متنوعة تستهدف الموظفين وأفراد المجتمع. وتشمل هذه الجهود تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية حول الاستدامة والسلامة البيئية، إضافة إلى تشجيع الموظفين على

المشاركة في المبادرات البيئية والمجتمعية المختلفة. كما تدعم الشركة أنشطة التشجير وحملات النظافة والمبادرات التطوعية التي تسهم في رفع مستوى الوعي البيئي وتعزيز المسؤولية المجتمعية لدى مختلف فئات المجتمع.

هل هناك شراكات مع مؤسسات تعليمية أو بيئية لتعزيز ثقافة الاستدامة؟

تولي الشركة أهمية كبيرة لبناء الشراكات باعتبارها وسيلة فعالة لتعزيز أثر مبادرات الاستدامة وتوسيع نطاقها. وفي هذا الإطار تتعاون مع عدد من المؤسسات الوطنية والدولية، من بينها الميثاق العالمي للأمم المتحدة، وهيئة حماية البيئة والتنمية في رأس الخيمة، ومجموعة اللإمارات للبيئة، ومجرى، ومؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة. كما ترتبط بعلاقات تعاون مع مؤسسات أكاديمية وتعليمية مختلفة تهدف إلى تبادل المعرفة وتعزيز ثقافة الاستدامة بين الأجيال الجديدة، إضافة إلى دعم برامج التطوير المهني وتمكين الخريجين والمواهب الوطنية.

ما هي أبرز التحديات التي تواجه الشركة في تطبيق معايير الاستدامة ضمن قطاع الصناعة التحويلية كثيف الاستهلاك للطاقة؟

تتمثل أبرز التحديات في تحقيق التوازن بين المحافظة على الكفاءة التشغيلية والقدرة التنافسية من جهة، وتحقيق الأهداف البيئية الطموحة من جهة أخرى، خاصة في قطاع الصناعة التحويلية يعتمد على استهلاك كبير للطاقة والموارد. كما تشمل التحديات الحاجة إلى خفض الانبعاثات الصناعية، وتسريع تبني التقنيات المستدامة، ومواكبة التطور المستمر في المتطلبات والتشريعات البيئية المحلية والعالمية. ومع ذلك، تنظر الشركة إلى هذه التحديات باعتبارها فرصاً لتطوير الأداء وتعزيز الابتكار وتحقيق مزيد من الكفاءة والاستدامة.

كيف تتعامل الشركة مع التشريعات البيئية المحلية والدولية المتزايدة الصرامة؟

تعتمد الشركة نهجاً استباقياً في التعامل مع المتطلبات والتشريعات البيئية، حيث تستند إلى إطار حوكمة مؤسسية متكامل يدعم الامتثال والشفافية والاستدامة. وتعمل على متابعة المتطلبات التنظيمية بشكل مستمر وتطوير سياساتها وإجراءاتها بما يتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية. كما تصدر تقارير دورية تعكس مستوى الأداء البيئي وتدعم الشفافية في الإفصاح، إلى جانب الاستثمار في التقنيات والعمليات التي تساعدها على تلبية المتطلبات البيئية المتزايدة وإدارة المخاطر بصورة فعالة.

ما هي الفرص التي تراها الشركة في التحول نحو الاقتصاد الأخضر، سواء على مستوى السوق المحلي أو العالمي؟

ترى الشركة أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر يمثل فرصة استراتيجية كبيرة لتعزيز النمو والابتكار والتوسع في الأسواق. فمع تزايد الطلب العالمي على المنتجات المستدامة، تبرز فرص واعدة للوصول إلى أسواق جديدة وتعزيز المكانة التنافسية للمنتجات الإماراتية عالمياً. كما يسهم هذا التحول في تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف على المدى الطويل، فضلًا عن تعزيز جاذبية الشركة للمستثمرين المهتمين بمعايير الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية. وتؤمن الشركة بأن الاقتصاد الأخضر سيشكل أحد أهم محركات النمو المستقبلي للصناعة، ويوفر فرصاً كبيرة لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة في دولة الإمارات والعالم.

لجنة العلوم والتكنولوجيا تقود جيل الطب الأخضر

مجلس طلبة جامعة رأس الخيمة للطب والعلوم الصحية يعزز الابتكار الطبي والاستدامة البيئية

في ظل التحولات العالمية المتسارعة نحو تبني مفاهيم الاستدامة في مختلف القطاعات، بات القطاع الصحي أحد أبرز المجالات التي تشهد إعادة صياغة شاملة لمفاهيم التعليم والممارسة والابتكار، خصوصًا مع تنامي الوعي العالمي بأثر الأنشطة الطبية والصناعات الدوائية على البيئة والموارد الطبيعية. وفي هذا السياق، يبرز الدور المتنامي الذي تقوم به لجنة العلوم والتكنولوجيا بمجلس طلبة جامعة رأس الخيمة للطب والعلوم الصحية، التي استطاعت من خلال سلسلة من المبادرات البحثية والمجتمعية أن تقدم نموذجًا شبابيًا واعدًا يربط بين العلوم الطبية والمسؤولية البيئية، ويعزز مفهوم "الطب الأخضر" داخل البيئة الأكاديمية وخارجها.

ومن خلال هذه المبادرات، أثبت طلبة الجامعة أن التعليم الطبي الحديث لم يعد يقتصر على إعداد الكفاءات العلاجية فقط، بل أصبح يمتد ليشمل بناء جيل قادر على التعامل مع التحديات البيئية والصحية بطريقة أكثر وعيًا واستدامة، بما ينسجم مع التوجهات العالمية نحو مستقبل صحي أكثر توازنًا مع البيئة.

«Code Green»... التحول الرقمي بوابة الاستدامة

ضمن هذا الحراك الطلابي، أطلقت لجنة العلوم والتكنولوجيا بمجلس طلبة الجامعة، بقيادة رئيسة اللجنة الطالبة فرح عماد الدين، مجموعة من المبادرات التي ركزت على مفهوم "الاستدامة الشاملة" في القطاع الطبي. وكانت البداية مع إصدار العدد الكامل "Code Green"، الذي وثّق ورشة عمل تخصصية حول الاستدامة بالتعاون مع خبراء ومتخصصين في القطاع الصحي والبيئي. وسلط الإصدار الضوء على تجربة الجامعة الرائدة في التحول الرقمي الكامل داخل منظومة التدريب السريري والامتحانات العملية (OSCE/OSPE)، حيث نجحت الجامعة في تطبيق نظام رقمي متكامل بنسبة 100%، لتصبح بيئة تعليمية خالية تمامًا من الورق. ويُعد هذا التحول خطوة

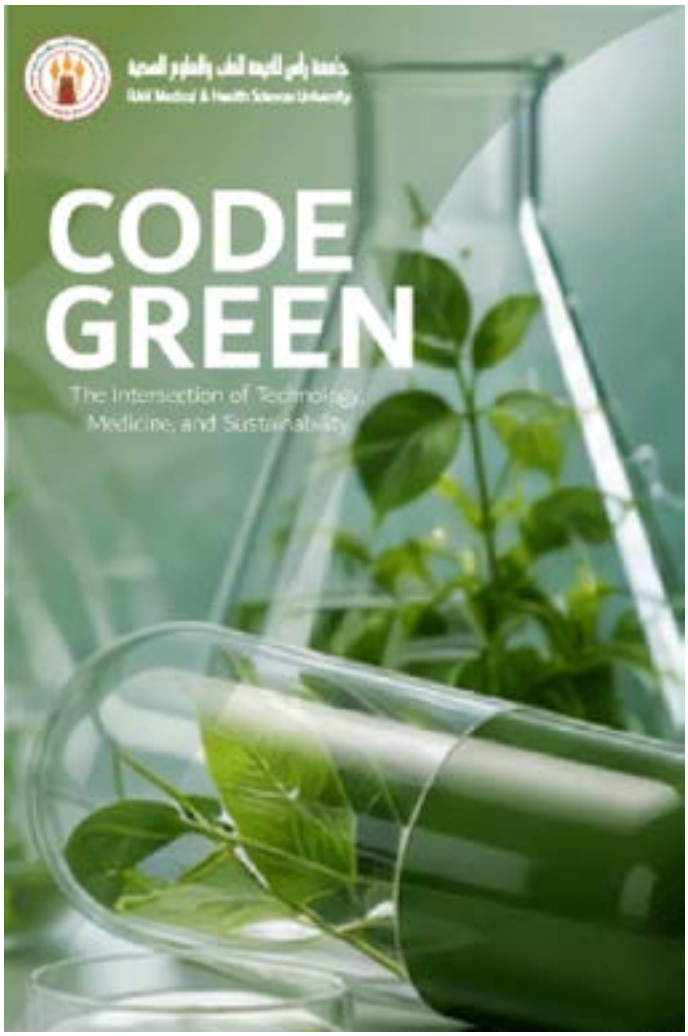

مهمة نحو تقليل استهلاك الموارد الورقية وخفض البصمة البيئية المرتبطة بالعمليات التعليمية التقليدية، إلى جانب رفع كفاءة التقييم والتدريب باستخدام الأنظمة الذكية. كما عكس المشروع رؤية متقدمة تعتبر أن التكنولوجيا ليست مجرد وسيلة لتطوير التعليم، بل أداة استراتيجية لدعم الاستدامة البيئية داخل المؤسسات الأكاديمية والطبية. وقد ساهم هذا التوجه في ترسيخ ثقافة جديدة بين الطلبة تقوم على الربط بين الابتكار الرقمي والمسؤولية البيئية، باعتبارهما عنصرين متكاملين في مستقبل الرعاية الصحية.

الكيمياء الخضراء... عندما تصبح صناعة الدواء أكثر وعيًا بالبيئة

واستكمالاً لهذا النهج، أصدرت اللجنة بمناسبة يوم الأرض عددًا مصغرًا بعنوان "The Chloro-Fill"، تناول أحدث الابتكارات العالمية في مجال "الكيمياء الخضراء" وتصميم الأدوية الصديقة للبيئة وفق مفهوم (Be-nign-by-Design)، الذي يهدف إلى تطوير مركبات دوائية تحقق الكفاءة العلاجية مع تقليل آثارها البيئية خلال مراحل التصنيع والاستخدام والتخلص من المخلفات. وسلط الإصدار الضوء على الدور المتنامي للذكاء الاصطناعي في تصميم المركبات الدوائية، حيث أصبح يُستخدم بوصفه "مصممًا جزيئيًا" قادرًا على تطوير صيغ دوائية أكثر كفاءة واستدامة، مع تقليل استهلاك الطاقة والمواد الكيميائية الضارة المستخدمة في مراحل البحث والتطوير. كما استعرض الإصدار ابتكارات حديثة في مجال "التغليف الذكي"، من بينها تقنية PureNil™ القابلة للذوبان، والتي تهدف إلى الحد من النفايات البلاستيكية داخل العيادات والمنشآت الصحية، وتقليل مخاطر الإصابات المهنية الناتجة عن الأدوات الطبية التقليدية. ويعكس هذا الطرح وعيًا متزايدًا لدى الطلبة بأهمية تطوير حلول صحية لا تقتصر على الجانب العلاجي فقط، بل تراعي أيضًا الأبعاد البيئية والاستدامة طويلة المدى. ويمثل هذا النوع من المبادرات دعوة عملية لمجتمع الطلبة والكوادر الطبية لتبني ممارسات صحية أكثر استدامة، تنطلق من مفهوم أن حماية صحة الإنسان لا يمكن فصلها عن حماية البيئة والموارد الطبيعية.

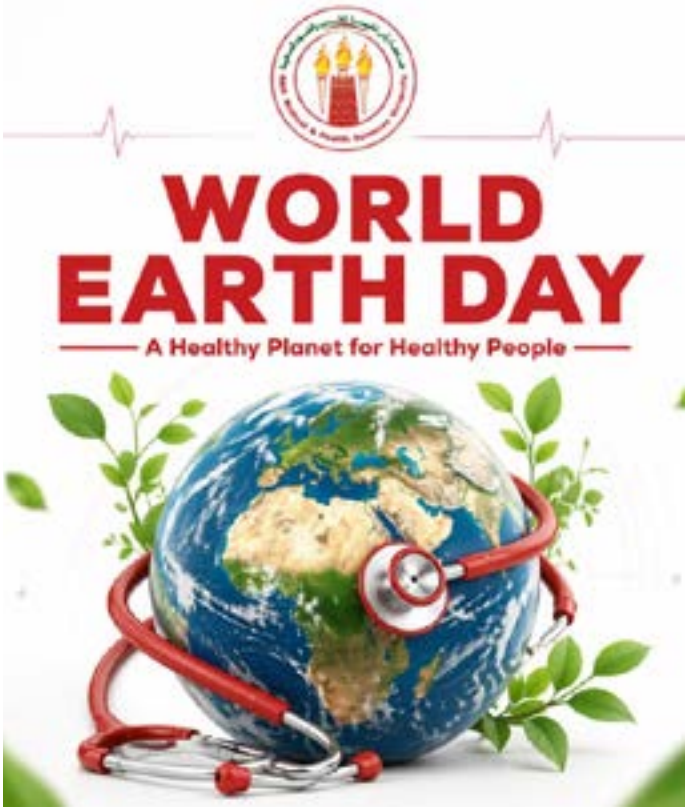

الطب والاستدامة على منصة الخطابة البيئية

وامتد حضور طلبة الجامعة إلى الفعاليات البيئية المجتمعية، من خلال مشاركة فريق من طلبة كلية الطب في مسابقة الخطابة التي نظمتها مجموعة عمل الإمارات للبيئة. وضمت المشاركة الطلبة: أبوبكر بن الأشهر، وأسماء فاطمة تميم، وسنغدا ديبي ماهانتي، وهاجرة عبد الواسع. وركز العرض الذي قدمه الفريق على العلاقة بين صناعة الأقمشة والملابس وصحة الجلد، موضحين كيف يمكن للملابس الصديقة للبيئة أن تسهم في تقليل المشكلات الجلدية المرتبطة بجودة الأقمشة والمواد الكيميائية المستخدمة في عمليات التصنيع والصباغة، بالإضافة إلى تقليل الأثر البيئي الناتج عن صناعة الأزياء السريعة واستهلاك الموارد. كما تضمن العرض جانبًا تخصصيًا قائمًا على الاستشارة الطبية، حيث أجرى الفريق حوارًا مع استشارية أمراض جلدية مقيمة في دبي لتقييم الأثر الصحي للمواد المستخدمة في الأقمشة ومدى ملاءمة التوجهات البيئية المقترحة لصحة الجلد. واستعرض الطلبة أيضًا نماذج ومبادرات مبتكرة مثل Glow-The Giving Momentg terra، إلى جانب طرح تصور عملي لتطبيق "UAE GREEN LABEL"، وهي آلية تعتمد على رمز QR يتيح للمستهلك الوصول إلى معلومات واضحة حول مدى استدامة المنتج والمواد المستخدمة في تصنيعه.

وقد شكلت هذه المشاركة تجربة أكاديمية ومجتمعية متكاملة ساهمت في تعزيز مهارات العرض والتواصل والعمل الجماعي لدى الطلبة، إلى جانب تقديم نموذج تطبيقي يربط بين الطب والاستدامة وخدمة المجتمع.

جودة الهواء الداخلي... دراسة تكشف فجوة الوعي البيئي

وفي جانب البحث العلمي، أجرى طلبة من كلية الطب دراسة بعنوان: «المعرفة والوعي والممارسات المتعلقة بجودة الهواء الداخلي بين طلبة الجامعات في رأس الخيمة»، بهدف تقييم مستوى إدراك الطلبة لأهمية جودة الهواء الداخلي وتأثيره المباشر على الصحة العامة والأداء الأكاديمي. وشملت الدراسة 386 طالبًا من تخصصات طبية وغير طبية، وأظهرت النتائج أن مستوى الوعي العام بجودة الهواء الداخلي كان متوسطًا، بينما بقيت المعرفة العلمية الدقيقة محدودة، إذ لم يحقق سوى 26.9% من المشاركين مستوى معرفة مقبول. كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة واضحة بين ارتفاع مستوى المعرفة والالتزام بالسلوكيات الوقائية، مثل تحسين التهوية وتجنب التدخين داخل الأماكن المغلقة، ما يؤكد أهمية تعزيز التثقيف البيئي والصحي داخل الجامعات والمؤسسات التعليمية. وتبرز هذه النتائج الحاجة إلى دمج مفاهيم جودة الهواء والصحة البيئية ضمن المبادرات الطلابية والمناهج الأكاديمية، بما يساهم في بناء بيئات تعليمية أكثر أمانًا وصحة واستدامة.

نحو جيل طبي أكثر وعيًا واستدامة

تعكس هذه المبادرات والمشاركات البحثية حجم التحول الذي يشهده التعليم الطبي الحديث، حيث لم يعد دور الطالب مقتصرًا على اكتساب المعرفة الطبية التقليدية، بل أصبح جزءًا من منظومة أوسع تهدف إلى بناء مستقبل صحي أكثر استدامة ووعيًا بالبيئة. ومن خلال هذا الحراك الطلابي، تؤكد لجنة العلوم والتكنولوجيا بمجلس طلبة جامعة رأس الخيمة للطب والعلوم الصحية أن الاستثمار الحقيقي في التعليم الطبي لا يقاس فقط بمستوى المهارات الأكاديمية، بل أيضًا بقدرة الطلبة على تطوير حلول مبتكرة تعالج التحديات الصحية والبيئية معًا، بما ينسجم مع متطلبات المستقبل وتوجهات التنمية المستدامة عالميًا.

الفن والطبيعة والاستدامة

حوار مع الفنان والناشط البيئي المهندس طارق إبراهيم السلمان

في عالم يشهد تحولات بيئية متسارعة وتحديات متزايدة ترتبط بالمناخ والاستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية، أصبحت الحاجة ملحّة إلى مبادرات وأفكار تعيد بناء العلاقة بين الإنسان والطبيعة بأسلوب أكثر وعياً وتوازناً. وفي خضم هذه التحديات، يبرز دور الشخصيات التي استطاعت أن تحوّل شغفها الشخصي إلى مشاريع تحمل رسالة ثقافية وإنسانية وبيئية تسهم في نشر الوعي وتعزيز مفهوم الاستدامة داخل المجتمع. ومن بين هذه النماذج الملهمة يبرز اسم المهندس طارق إبراهيم السلمان ، الذي نجح في تقديم تجربة فريدة تجمع بين الفن والطبيعة والتراث ضمن رؤية تعكس ارتباط الإنسان ببيئته وهويته الثقافية.

استطاع المهندس طارق إبراهيم السلمان أن يوظف الفن كوسيلة للتعبير عن جمال الطبيعة

وأهمية المحافظة عليها، وأن يحوّل شغفه بالسفر والاستكشاف والتأمل في المكونات البيئية إلى مشاريع تجمع بين الإبداع والتعليم والعمل المجتمعي. فمن خلال تأسيسه لـ «ديزاين غالري»، أسهم في خلق مساحة ثقافية داعمة للفنانين والمصورين والمواهب الشابة، وفتح المجال أمام الفنون لتكون أداة للحوار والتوعية وربط الإنسان بمحيطه الطبيعي والثقافي. كما عكس مشروع «كنوز الطبيعة» اهتمامه العميق بالبيئة والتراث، من خلال تقديم تجربة تجمع بين التعليم البيئي والطبيعة والزراعة والتاريخ الطبيعي، في صورة تعزز فضول الزوار ومعرفتهم بالعالم الطبيعي من حولهم.

ورغم خلفيته الأكاديمية في الهندسة الإلكترونية، اختار أن يسلك طريقاً مختلفاً يقوم على توظيف الإبداع لخدمة البيئة والمجتمع، إيماناً منه بأن الاستدامة ليست مجرد مفهوم بيئي، بل أسلوب حياة وثقافة يجب أن تنعكس في تفاصيل الحياة اليومية، وفي طريقة تعامل الإنسان مع الأرض والطبيعة والتراث. وتُجسد مشاريعه رؤية تقوم على الدمج بين الهوية الإماراتية، والفن، والعمل البيئي، بهدف بناء وعي مجتمعي أكثر ارتباطاً بالطبيعة وأكثر إدراكاً لأهمية الحفاظ عليها للأجيال القادمة.

وفي هذا الحوار، نسلّط الضوء على رؤيته تجاه البيئة والاستدامة، ودور الفن في نشر الوعي البيئي، وأهمية إعادة بناء العلاقة بين الإنسان والطبيعة، إلى جانب الحديث عن تجربته في تحويل الشغف الشخصي إلى مبادرات تحمل أثراً ثقافياً ومجتمعياً مستداماً.

كيف بدأت علاقتك بالطبيعة، ومتى تحولت من مجرد شغف شخصي إلى مشروع ورسالة مجتمعية؟

منذ طفولتي كنت أشعر بانجذاب كبير للطبيعة بكل تفاصيلها، سواء الجبال أو البحر أو النباتات أو الأحجار التي كنت أحتفظ بها وأتأمل أشكالها وألوانها. كنت أجد في الطبيعة حالة من الهدوء والتأمل تمنح الإنسان شعوراً مختلفاً بعيداً عن ضغوط الحياة اليومية. ومع

مرور الوقت، بدأت أدرك أن علاقتي بالطبيعة ليست مجرد هواية، بل جزء من شخصيتي ورؤيتي للحياة.

وخلال رحلاتي وأسفاري، ازداد اهتمامي بالمكونات البيئية والتراث الطبيعي، ولاحظت كيف تحرص العديد من الدول على تحويل الطبيعة إلى عنصر ثقافي وتعليمي وسياحي في الوقت نفسه. من هنا بدأت أفكر في كيفية تقديم تجربة مشابهة تعكس جمال البيئة المحلية في الإمارات، وتحديداً في رأس الخيمة التي تمتلك تنوعاً طبيعياً مميزاً. ومع الوقت تحول هذا الشغف إلى رسالة حقيقية تقوم على نشر الوعي البيئي بأسلوب فني وإنساني.

كيف يمكن للفن أن يسهم في تعزيز الوعي البيئي والاستدامة داخل المجتمع؟

الفن يمتلك قدرة استثنائية على التأثير في مشاعر الناس ووعيهم بطريقة قد تكون أقوى أحياناً من الخطاب المباشر. عندما يشاهد الإنسان صورة تعكس جمال الطبيعة أو عملًا فنياً يبرز تفاصيل البيئة المحلية، فإنه يبدأ بالنظر إلى هذه العناصر بطريقة مختلفة وأكثر عمقاً. وأعتقد أن الفن البيئي ليس مجرد لوحات أو صور جميلة، بل وسيلة لإعادة بناء العلاقة بين الإنسان والطبيعة. كما أن المعارض والورش الفنية تفتح المجال للحوار حول قضايا الاستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية بطريقة قريبة من الناس. واليوم نحن بحاجة إلى دمج الثقافة البيئية في مختلف المجالات، والفن يعتبر من أهم الأدوات القادرة على إيصال هذه الرسائل بأسلوب مؤثر وإنساني.

حدثنا عن فكرة تأسيس "ديزاين غالري"، وما الذي كنت تطمح إلى تحقيقه من خلال هذه المساحة الفنية؟

فكرة "ديزاين غالري" جاءت من إيماني بأهمية وجود مساحة تحتضن الفنانين والمصورين والمواهب الشابة، وتمنحهم فرصة للتعبير عن أفكارهم وتجاربهم الفنية. كنت أرى أن رأس الخيمة تمتلك طاقات إبداعية كبيرة، لكنها تحتاج إلى منصات ثقافية تدعم هذا الحراك الفني وتمنحه مساحة للظهور.

حرصت منذ البداية على أن تكون الصالة أكثر من مجرد مكان لعرض اللوحات، بل مساحة تجمع بين الفن والثقافة والحوار المجتمعي. لذلك استضفنا معارض فنية متنوعة وورش عمل تجمع بين الفن المعاصر والهوية المحلية والطبيعة، وهو ما ساهم في خلق حالة ثقافية جميلة وتشجيع الكثير من الشباب على الاهتمام بالفن والتعبير عن أفكارهم بطريقة إبداعية.

كيف ولدت فكرة "مزرعة كنوز الطبيعة"، وما الفلسفة التي يقوم عليها هذا المشروع؟

"مزرعة كنوز الطبيعة" بالنسبة لي ليست مجرد مزرعة، بل تجربة تعليمية وثقافية وإنسانية تعكس علاقتنا بالطبيعة والتراث. بدأت الفكرة من شغفي بجمع الأحجار الكريمة والأصداف والحفريات والعناصر الطبيعية خلال رحلاتي، ثم فكرت في تحويل هذا الشغف إلى مساحة يمكن للناس زيارتها والتعرف من خلالها على جمال الطبيعة وتنوعها.

أردت أن يكون المشروع مكاناً يجمع بين المعرفة والمتعة والتأمل، بحيث يستطيع الزائر التعرف على النباتات والزراعة التقليدية والحديثة، وفي الوقت نفسه يكتشف عناصر طبيعية تحمل قصصاً مرتبطة بالأرض والتاريخ والبيئة. والفكرة الأساسية للمشروع تقوم على أن الإنسان عندما يقترب من الطبيعة ويتفاعل معها بشكل مباشر، يصبح أكثر وعياً بأهمية الحفاظ عليها.

كيف تنظر إلى تطور الوعي البيئي في المجتمع الإماراتي خلال السنوات الأخيرة؟

أعتقد أن الإمارات حققت تطوراً كبيراً في مجال الوعي البيئي والاستدامة خلال السنوات الماضية، سواء على مستوى المؤسسات أو المجتمع. اليوم أصبح هناك اهتمام واضح بقضايا مثل الطاقة النظيفة، والمحميات

"أن الطبيعة ليست مجرد منظر جميل نراه من بعيد، بل جزء من هويتنا وحياتنا وذاكرتنا الإنسانية. عندما نحافظ على البيئة،

الطبيعية، والتشجير، وإعادة التدوير، والحفاظ على التنوع البيولوجي.

كما أن المبادرات البيئية لم تعد تقتصر على الجهات الحكومية فقط، بل أصبح هناك دور متزايد للمدارس والجامعات والفنانين ورواد الأعمال والمجتمع بشكل عام. وهذا أمر مهم جداً لأن الاستدامة الحقيقية تحتاج إلى مشاركة جماعية وثقافة مجتمعية مستمرة.

ما أبرز التحديات البيئية التي تعتقد أنها تحتاج إلى اهتمام أكبر اليوم؟

رغم الجهود الكبيرة المبذولة، ما زالت هناك تحديات تحتاج إلى تركيز أكبر، من أبرزها تعزيز الثقافة البيئية اليومية لدى الأفراد، لأن حماية البيئة لا تعتمد فقط على القوانين أو المبادرات الكبرى، بل تبدأ من السلوكيات البسيطة في حياتنا اليومية.

كما أن الحفاظ على التوازن بين التنمية العمرانية والموارد الطبيعية يمثل تحدياً مهماً، خصوصاً في ظل التوسع الحضري السريع. نحن بحاجة دائماً إلى مشاريع تنموية تراعي الاستدامة وتحافظ على الهوية البيئية والطبيعية للمكان، إلى جانب تعزيز ارتباط الأطفال والشباب

بالطبيعة في ظل الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا والحياة الرقمية.

إلى أي مدى يمكن للمشاريع البيئية الصغيرة أن تصنع أثراً حقيقياً في المجتمع؟

أؤمن أن المشاريع الصغيرة قد تكون أحياناً أكثر تأثيراً من المبادرات الكبيرة، لأنها تكون أقرب إلى الناس وأكثر قدرة على خلق تفاعل مباشر مع المجتمع. عندما يزور طفل مزرعة تعليمية أو يشارك في ورشة فنية مرتبطة بالطبيعة، فإن هذه التجربة قد تترك أثراً طويل الأمد في وعيه وسلوكه.

كما أن المبادرات الصغيرة تمتلك مرونة أكبر في الوصول إلى المجتمع المحلي وبناء علاقات إنسانية حقيقية، وهو ما يسهم في نشر ثقافة الاستدامة بطريقة تدريجية ومستدامة. وأعتقد أن التغيير الحقيقي يبدأ دائماً من الأفكار البسيطة التي تنمو مع الوقت وتتحول إلى ثقافة عامة داخل المجتمع.

كيف يمكن تعزيز ارتباط الأجيال الجديدة بالطبيعة في ظل الحياة الحديثة والتكنولوجيا؟

اليوم أصبح الكثير من الأطفال والشباب يقضون وقتاً طويلًا أمام الشاشات، وهو ما خلق فجوة بينهم وبين الطبيعة. لذلك نحن بحاجة إلى مبادرات وتجارب تفاعلية تعيد هذا الارتباط بطريقة ممتعة وقريبة من اهتماماتهم. يمكن تحقيق ذلك من خلال الرحلات البيئية، والمزارع التعليمية، والأنشطة الفنية المرتبطة بالطبيعة، إضافة إلى دمج الثقافة البيئية في التعليم بأسلوب عملي وليس نظرياً فقط. عندما يلمس الطفل النبات بيده، أو يشارك في زراعة شجرة، أو يتعرف على عناصر الطبيعة بشكل مباشر، فإنه يكوّن علاقة وجدانية مع البيئة يصعب أن تتحقق من خلال الكتب وحدها.

ما الرسالة التي تحاول إيصالها من خلال مشاريعك الفنية والبيئية؟

رسالتي ببساطة هي أن الطبيعة ليست مجرد منظر جميل نراه من بعيد، بل جزء من هويتنا وحياتنا وذاكرتنا الإنسانية. عندما نحافظ على البيئة، فنحن في الحقيقة نحافظ على جودة حياتنا ومستقبل الأجيال القادمة.

كما أؤمن أن الفن يمكن أن يكون وسيلة للتغيير الإيجابي، وأن الجمال قادر على إيصال الرسائل بطريقة عميقة ومؤثرة. لذلك أحاول دائماً أن أوظف الفن والطبيعة والتراث في إطار واحد يعكس روح المكان ويعزز الوعي البيئي بأسلوب قريب من الناس.

ما المشاريع أو الأحلام التي تسعى إلى تحقيقها مستقبلًا؟

أتطلع إلى تطوير مشاريع تجمع بين الثقافة البيئية والتعليم والفنون بطريقة أكبر وأكثر تأثيراً، وأن تتحول هذه المبادرات إلى منصات مجتمعية تسهم في بناء وعي بيئي مستدام لدى الأجيال الجديدة.

كما أطمح إلى توسيع التجارب المرتبطة بالطبيعة والتراث المحلي، وإقامة فعاليات ومعارض وبرامج تعليمية تعزز ارتباط الناس ببيئتهم وهويتهم الثقافية. وأؤمن أن المستقبل يحتاج إلى مبادرات توازن بين التنمية والإنسان والطبيعة، وهذا ما أحاول أن أقدمه من خلال مشاريعي الحالية والمستقبلية.

الحالة الاقتصادية للاستدامة:
تحقيق القيمة من خلال المسؤولية

د.حبيبة المرعشي
الشريك المؤسس ورئيس مجموعة عمل الإمارات للبيئة

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، لم تعد الاستدامة مسألة هامشية، بل أصبحت ركناً أساسياً في استراتيجيات الأعمال. فما كان يُنظر إليه سابقاً باعتباره التزاماً أخلاقياً أو ممارسة لتحسين السمعة، بات اليوم عاملًا رئيسياً في تحقيق القيمة طويلة الأمد وتعزيز المرونة وبناء ميزة تنافسية مستدامة.

التحول العالمي نحو اقتصاد أكثر استدامة

وعلى المستوى العالمي، أصبح هذا التحول أكثر وضوحًا وتأثيرًا في مختلف القطاعات الاقتصادية. إذ يواصل المنتدى الاقتصادي العالمي تصنيف المخاطر المرتبطة بتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والظواهر الجوية

المتطرفة ضمن أبرز التهديدات التي تواجه الاقتصادات العالمية واستقرار الأسواق على المدى الطويل. وفي الوقت ذاته، يُتوقع أن تتجاوز أصول الاستثمار المرتبطة بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) حاجز الـ 40 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030، مما يعكس تحولًا جوهرياً في آليات توجيه رؤوس الأموال نحو الأنشطة والمشروعات الأكثر استدامة وقدرة على إدارة المخاطر المستقبلية.

كما بات المستثمرون والجهات التنظيمية والمؤسسات المالية والمستهلكون يطالبون بشكل متزايد بمستويات أعلى من الشفافية والمساءلة والإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي، إلى جانب قياس الأثر الفعلي للمبادرات والبرامج المستدامة. ولم يعد تقييم الشركات يقتصر على العوائد المالية فقط، بل امتد ليشمل مدى مسؤولية واستدامة تحقيق هذه العوائد، وقدرتها على إدارة الموارد بكفاءة، وخفض الانبعاثات، وتعزيز الحوكمة، والمساهمة في تحقيق قيمة طويلة الأجل للمجتمع والاقتصاد والبيئة على حد سواء. وفي ظل هذه المتغيرات، أصبحت الاستدامة عاملًا رئيسياً في تعزيز التنافسية وجذب الاستثمارات وبناء الثقة مع مختلف أصحاب المصلحة.

الاستدامة كأداة لتعزيز الربحية والكفاءة

وبعيداً عن الالتزام التنظيمي، أثبتت الاستدامة أنها عامل تمكين اقتصادي مهم ومصدر حقيقي لخلق القيمة وتعزيز القدرة التنافسية. إذ تشير أبحاث شركة ماكينزي إلى أن الشركات التي تدمج الاستدامة في عملياتها التشغيلية يمكنها تحقيق خفض في التكاليف يصل إلى 60% من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد، وترشيد استهلاك الطاقة، وتقليل النفايات، ورفع كفاءة سلاسل الإمداد. وفي الوقت نفسه، تسهم الابتكارات القائمة على الاستدامة في فتح أسواق جديدة، وتطوير منتجات وخدمات أكثر توافقاً مع تطلعات المستهلكين، وتعزيز ولاء العلامة التجارية، ودعم الربحية على المدى الطويل.

كما تساعد الاستدامة المؤسسات على تحسين قدرتها على إدارة المخاطر التشغيلية والمالية، وتعزيز مرونتها في مواجهة التغيرات التنظيمية والاقتصادية والبيئية. ومع تزايد اهتمام المستثمرين بمعايير الأداء غير المالي، أصبحت الشركات التي تتبنى ممارسات مستدامة أكثر قدرة على جذب الاستثمارات والحصول على التمويل بشروط أفضل. ومن ثم، لم تعد الاستدامة تُنظر إليها باعتبارها تكلفة إضافية أو التزاماً تنظيمياً فحسب، بل أصبحت استثماراً استراتيجياً يسهم في تحقيق النمو المستدام وتعزيز القيمة طويلة الأجل للمؤسسات وأصحاب المصلحة على حد سواء.

الخليج العربي وتسارع التحول الأخضر

أما على الصعيد العربي، وبشكل خاص في منطقة الخليج، يتسارع هذا التحول بشكل ملحوظ. حيث تعمل الحكومات على دمج الاستدامة ضمن استراتيجياتها الوطنية، إدراكاً لدورها المحوري في تنويع الاقتصادات وتعزيز قدرتها على الصمود. وتعكس المبادرة الاستراتيجية لدولة الإمارات لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، وهي الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط، التزاماً وطنياً واضحاً بخفض الانبعاثات مع مواصلة دفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام.

الإمارات نموذج إقليمي في الاستدامة

وتواصل دولة الإمارات ترسيخ مكانتها الريادية من خلال خطوات عملية وملموسة. فقد التزمت الدولة باستثمارات تتجاوز 600 مليار درهم إماراتي في مجالات الطاقة النظيفة والمتجددة بحلول عام 2050، في حين تهدف استراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050 إلى توفير 100% من احتياجات دبي من الطاقة من مصادر نظيفة بحلول منتصف القرن. وبالتوازي مع ذلك، تسهم سياسة الاقتصاد الدائري في دولة الإمارات في تعزيز كفاءة استخدام الموارد عبر قطاعات رئيسية تشمل التصنيع، والبنية التحتية، والنقل، وأنظمة الغذاء، بما يعكس نهجاً متكاملًا نحو مستقبل أكثر استدامة.

التمويل الأخضر وإعادة تشكيل القطاع المالي

وتُسهم الاستدامة في إعادة تشكيل المشهد المالي بشكل واضح. فقد شهدت دولة الإمارات نمواً ملحوظاً في مجالات التمويل الأخضر والمستدام، حيث باتت المؤسسات المالية تدمج بشكل متزايد معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن قرارات الإقراض والاستثمار. ويعزز هذا التحول العلاقة المباشرة بين

الأداء المستدام وإمكانية الوصول إلى رأس المال، مما يجعل ممارسات الأعمال المسؤولة عاملًا أساسياً في تحديد النجاح على المدى الطويل.

القطاع الخاص شريك رئيسي في الاستدامة

وعلى المستوى المؤسسي، تعمل العديد من المؤسسات في دولة الإمارات على مواءمة عملياتها مع أولويات الاستدامة من خلال تحسين كفاءة استهلاك الطاقة وتقليل النفايات واعتماد ممارسات التوريد المسؤول. كما يواصل القطاع الخاص أداء دور محوري في دعم الأجندة الوطنية للاستدامة، مدعوماً ببيئة تنظيمية محفزة تشجع على الابتكار وتعزز مبادئ الشفافية والمساءلة.

رأس الخيمة ونماذج الأعمال المستدامة

وفي إمارة رأس الخيمة، أصبح هذا التحول أكثر وضوحاً عبر قطاعات رئيسية مثل التصنيع والبناء والسياحة. فمن العمليات الصناعية ذات الكفاءة العالية في استهلاك الطاقة إلى ممارسات الضيافة المستدامة، تُظهر الشركات في الإمارة أن المسؤولية البيئية يمكن دمجها بفاعلية ضمن نماذج الأعمال الأساسية. ويعكس هذا التوجه المتنامي فهماً أعمق بأن الاستدامة ليست عبئاً أو قيداً، بل أداة استراتيجية لتعزيز التنافسية وجذب الاستثمارات وضمان المرونة على المدى الطويل.

الاستدامة والميزة التنافسية طويلة الأمد

وفي هذا السياق المتغير، تبقى الرسالة واضحة أمام قطاع الأعمال: لم تعد الاستدامة خياراً، بل أصبحت ضرورة. فالمؤسسات التي تدمج الاستدامة بشكل استباقي ضمن استراتيجياتها تكون أكثر قدرة على إدارة المخاطر والتكيف مع التغيرات التنظيمية، وتلبية تطلعات المستثمرين والعملاء وأصحاب المصلحة. كما تتمتع بقدرة أكبر على مواجهة التحديات العالمية، سواء المرتبطة بالمناخ أو تقلبات سلاسل الإمداد.

من التقارير إلى الأثر الحقيقي

غير أن القيمة الحقيقية لا تكمن فقط في تبنّي ممارسات الاستدامة، بل في دمجها بشكل فعّال وهادف داخل منظومة العمل. ويتطلب ذلك الانتقال من مرحلة إعداد التقارير إلى تحقيق أثر ملموس وقابل للقياس وربط الاستدامة بالأهداف الاستراتيجية للأعمال وإدماجها في عمليات اتخاذ القرار على مختلف مستويات المؤسسة.

الشراكات مفتاح تحقيق الاستدامة

ولا يقل جانب التعاون أهمية عن ذلك. فالتوجه نحو مستقبل مستدام لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن الآخرين، وحسب خبرتي الطويلة الممتدة لأكثر من ثلاثين عاماً في مجال الاستدامة، فإنه يتطلب شراكات قوية بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني، من أجل توسيع نطاق الحلول وتبادل المعرفة وتسريع وتيرة التقدم. ويواصل النهج التعاوني الذي تنتهجه دولة الإمارات ترسيخ مكانته كنموذج يُحتذى به في تحقيق أثر جماعي عابر للقطاعات.

الاستدامة بين المسؤولية والفرصة

في جوهرها، تقوم الاستدامة على المسؤولية، لكنها في الوقت نفسه تمثل فرصة حقيقية. فهي تدفع المؤسسات إلى إعادة التفكير في أساليب عملها وابتكارها ونموها، بما يحقق قيمة طويلة الأمد لكل من الاقتصاد والمجتمع.

بناء المرونة لمواجهة تحديات المستقبل

وإذا نظرنا إلى المستقبل، فإن المؤسسات التي ستقود هذا التحول هي تلك التي تدرك هذه المعادلة المزدوجة. فهي تتجاوز المكاسب قصيرة الأجل وتستثمر في بناء مرونة مستدامة على المدى الطويل. كما تعمل على مواءمة الهدف مع الأداء، وتدرك أن الاستدامة ليست متطلباً خارجياً، بل هي محرك داخلي للنجاح والنمو.

القيادة المسؤولة تصنع اقتصاد الغد

ففي عالم اليوم، لن تُقاس أكثر المؤسسات تنافسية بحجم نموها فقط، بل بمدى مسؤولية هذا النمو واستدامته. وفي نهاية المطاف، فإن من يقودون اليوم بروح المسؤولية هم من سيشكلون ملامح اقتصادات الغد، ويحققون قيمة مستدامة للأجيال القادمة.

خرسانة مستدامة من النفايات الزراعية والبلاستيكية

ابتكار بيئي جديد يقلل استنزاف الموارد والانبعاثات الكربونية

نجح فريق بحثي في تطوير نوع جديد من الخرسانة المستدامة يعتمد على إعادة تدوير النفايات الزراعية والبلاستيكية، في خطوة علمية واعدة تهدف إلى تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية وخفض الأثر البيئي لقطاع البناء، الذي يُعد من أكثر القطاعات استهلاكًا للطاقة والمواد الخام على مستوى العالم. ويأتي هذا الابتكار في وقت تتزايد فيه الدعوات العالمية إلى تبني حلول إنشائية أكثر استدامة تواكب أهداف التنمية المستدامة والحياد الكربوني. واعتمدت الدراسة على استخدام مواد معاد تدويرها كبديل جزئي للرمل الطبيعي داخل الخلطات الخرسانية، شملت رماد قشور الأرز، ومسحوق البلاستيك من نوع PET المستخرج من العبوات البلاستيكية المستخدمة، إضافة إلى مطاط الإطارات المستهلكة، ضمن نسب استبدال مدروسة تهدف إلى الحفاظ على الخصائص الميكانيكية للخرسانة مع تحقيق فوائد بيئية ملموسة. كما سعى الباحثون إلى تقييم تأثير هذه المواد على المتانة طويلة الأمد وقدرتها على تحمل الظروف البيئية المختلفة، بما يمهد لاستخدامها في تطبيقات إنشائية مستقبلية.

قطاع البناء تحت ضغط بيئي متزايد

يواجه قطاع البناء تحديات بيئية متنامية نتيجة الطلب العالمي المتزايد على مواد البناء، خصوصًا الرمل الطبيعي الذي يُعد أحد أكثر الموارد المستهلكة بعد المياه. ويؤدي استخراج الرمل بكميات ضخمة إلى تدهور الأنظمة البيئية

الساحلية والنهرية، كما يسهم في فقدان الموائل الطبيعية وتآكل الشواطئ. وفي الوقت نفسه، تمثل النفايات البلاستيكية والإطارات المستهلكة تحديًا بيئيًا كبيرًا بسبب بطء تحللها وصعوبة إدارتها بطرق مستدامة. ومن هذا المنطلق، تتجه الأبحاث الحديثة نحو تطوير مواد بناء مبتكرة تعتمد على إعادة استخدام المخلفات وتحويلها إلى موارد ذات قيمة اقتصادية، بما يسهم في تقليل كميات النفايات المرسلة إلى المكبات وخفض استهلاك المواد الخام التقليدية. كما يدعم هذا التوجه مبادئ الاقتصاد الدائري الذي يهدف إلى إبقاء المواد ضمن دورة الإنتاج والاستخدام لأطول فترة ممكنة بدلاً من التخلص منها كنفايات.

رماد قشور الأرز يتصدر النتائج

أظهرت نتائج الدراسة أن رماد قشور الأرز كان الأكثر كفاءة بين المواد المستخدمة، حيث لم تتجاوز نسبة انخفاض قوة الضغط في الخرسانة 1.6% عند استبدال 2.5% من الرمل الطبيعي. ويُعزى ذلك إلى احتواء رماد قشور الأرز على نسب مرتفعة من السيليكا النشطة، التي تسهم في تحسين البنية الداخلية للخرسانة وزيادة تماسكها ومقاومتها. كما يوفر هذا التوجه حلًا بيئيًا إضافيًا يتمثل في الاستفادة من المخلفات الزراعية التي غالبًا ما يتم التخلص منها بالحرق، وهي ممارسة تؤدي إلى إطلاق كميات كبيرة من الغازات الملوثة والجسيمات الدقيقة في الهواء. ويرى الباحثون أن توظيف هذه المخلفات في صناعة مواد البناء يحقق فائدة مزدوجة تتمثل في الحد من التلوث وتعزيز كفاءة استخدام الموارد.

البلاستيك والإطارات حلول واعدة

من جانب آخر، أظهرت الاختبارات أن مسحوق البلاستيك المعاد تدويره ومطاط الإطارات المستهلكة يقدمان نتائج جيدة عند استخدامهما بنسب منخفضة، مع تسجيل انخفاض محدود في بعض الخصائص الميكانيكية مقارنة بالخرسانة التقليدية. ويرى الباحثون أن هذه المواد تمثل فرصة مهمة لمعالجة مشكلة تراكم النفايات طويلة العمر، من خلال دمجها في منتجات إنشائية ذات استخدامات عملية واقتصادية. كما يمكن أن يسهم استخدام هذه المواد في تقليل الحاجة إلى عمليات الحرق أو الطمر، الأمر الذي يحد من الانبعاثات الملوثة ويعزز الاستفادة من الموارد المتاحة ضمن مفهوم الاقتصاد الدائري. ويشير مختصون إلى أن التوسع في مثل هذه التطبيقات قد يفتح أسواقًا جديدة للمواد المعاد تدويرها ويحفز الاستثمار في تقنيات إعادة التدوير المتقدمة.

خطوة نحو البناء الأخضر

أكدت الدراسة أن نسبة استبدال تصل إلى 5% تمثل توازنًا مناسبًا بين الحفاظ على المتانة الإنشائية وتحقيق الفوائد البيئية، مشيرة إلى إمكانية تطوير هذه النتائج مستقبلاً من خلال تحسين تقنيات المعالجة والخلط. ويرى مختصون أن مثل هذه الابتكارات تمثل جزءًا من التحول العالمي نحو البناء الأخضر، الذي يركز على استخدام مواد أكثر استدامة وكفاءة في استهلاك الموارد. ويعتقد الباحثون أن اعتماد هذه المواد على نطاق أوسع يمكن أن يسهم في خفض البصمة الكربونية للمشروعات العمرانية، وتقليل الضغط على الموارد الطبيعية، ودعم جهود الحكومات والقطاع الخاص في تحقيق أهداف الاستدامة. كما أن دمج المخلفات الزراعية والبلاستيكية في مواد البناء قد يساهم في تعزيز الأمن البيئي والاقتصادي من خلال إيجاد استخدامات جديدة لمواد كانت تُعد سابقًا عبئًا على البيئة. ومع تزايد الاهتمام العالمي بخفض الانبعاثات الكربونية وتحقيق أهداف الاستدامة، تبرز الخرسانة المستدامة كأحد الحلول الواعدة التي تجمع بين حماية البيئة وتلبية احتياجات التنمية العمرانية، مما يفتح المجال أمام جيل جديد من مواد البناء القادرة على دعم مستقبل أكثر استدامة للمدن والمجتمعات حول العالم.

حماية التنوع البيولوجي والموائل الطبيعية في رأس الخيمة

بين تحديات التوسع العمراني وفرص السياحة المستدامة

يشكل التنوع البيولوجي في إمارة رأس الخيمة أحد أهم المقومات الطبيعية التي تمنح الإمارة قيمة بيئية وسياحية متفردة، في ظل ما تتميز به من تنوع جغرافي يشمل الجبال والسواحل والوديان وغابات القرم والمناطق الصحراوية. ومع تسارع التنمية العمرانية والنمو السياحي خلال السنوات الأخيرة، أصبح ملف حماية الموائل الطبيعية والحياة الفطرية من القضايا الحيوية المرتبطة بمستقبل التنمية المستدامة في الإمارة.

وتواجه رأس الخيمة اليوم تحديات متزايدة تتمثل في تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على النظم البيئية الحساسة، خاصة في المناطق الساحلية والمواقع الطبيعية التي تعد موطناً للعديد من الكائنات الحية والأنواع الفطرية. وفي المقابل، تواصل الجهات الحكومية والمؤسسات المعنية تنفيذ مبادرات وبرامج بيئية تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية، وتعزيز الرقابة البيئية، وإعادة تأهيل المناطق المتأثرة بالأنشطة البشرية، بما يضمن استدامة هذه الثروات الطبيعية للأجيال القادمة.

وفي هذا التحقيق، نسلط الضوء على أبرز التحديات والفرص المرتبطة بحماية التنوع البيولوجي في رأس الخيمة، من خلال آراء عدد من المسؤولين والمختصين، الذين يستعرضون جهود الإمارة في تعزيز الاستدامة البيئية وتحويل الحياة الفطرية والموائل الطبيعية إلى عنصر داعم للسياحة البيئية والتنمية المستدامة.

التنوع البيولوجي ثروة طبيعية وسياحية

يعد التنوع البيولوجي في إمارة رأس الخيمة من أبرز المقومات الطبيعية التي تمنح الإمارة قيمة بيئية وسياحية كبيرة، إذ تتميز بتنوع جغرافي يشمل الجبال والسواحل والوديان والمناطق الصحراوية، ما وفر بيئات طبيعية غنية تحتضن العديد من الكائنات الحية والنباتات المحلية. وفي ظل هذا التنوع، تواصل حكومة رأس الخيمة جهودها للحفاظ على الموارد الطبيعية وتعزيز استدامتها بما ينسجم مع خطط التنمية الشاملة التي تشهدها الإمارة.

التوازن بين التنمية وحماية البيئة

وتحرص الجهات الحكومية على تحقيق توازن مستدام بين التوسع العمراني وحماية البيئة، من خلال تبني سياسات واضحة تهدف إلى المحافظة على الحياة الفطرية والموائل الطبيعية، إلى جانب توظيف هذه الموارد بطريقة تدعم السياحة البيئية وتعزز جودة الحياة. كما تعمل الجهات المختصة على نشر الوعي المجتمعي بأهمية المحافظة على البيئة عبر مبادرات وبرامج توعوية تستهدف مختلف فئات المجتمع.

رقابة وتشريعات لحماية الموارد الطبيعية

وتشهد الإمارة متابعة مستمرة من جهات عدة، من بينها البلدية وهيئة حماية البيئة والتنمية وهيئة الأشغال والجهات الرقابية الأخرى، للتأكد من سلامة البيئة الطبيعية ومنع أي ممارسات قد تؤدي إلى الإضرار بها، من خلال تطبيق أنظمة وتشريعات بيئية تهدف إلى الحد من المخالفات والمحافظة على التوازن البيئي واستدامة الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة.

مشاريع عمرانية تراعي الاستدامة

كما اتخذت حكومة رأس الخيمة احتياطات عديدة لضمان عدم تأثر البيئة بالتوسع العمراني والسياحي على المدى البعيد، عبر زيادة المساحات الخضراء والاهتمام بالمناطق الساحلية والشواطئ، خاصة في المشاريع التطويرية والجزر الاصطناعية التي تراعي الجوانب البيئية في مراحل التخطيط والتنفيذ. وأسهم هذا التوجه في تعزيز جاذبية الإمارة كوجهة سياحية تجمع بين التنمية الحديثة والحفاظ على الطبيعة، بما يعكس رؤية مستقبلية تقوم على تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مكانة رأس الخيمة كوجهة بيئية وسياحية رائدة في الدولة.

رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة

وتسهم هذه الجهود في تعزيز مكانة رأس الخيمة كنموذج إماراتي ناجح في إدارة الموارد الطبيعية بطريقة متوازنة تجمع بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، كما تدعم توجه الإمارة نحو تطوير سياحة مستدامة قائمة على احترام الطبيعة وحماية الحياة الفطرية، بما يضمن استمرار التنوع البيولوجي كمورد بيئي وسياحي مهم للأجيال الحالية والمقبلة، ويعكس التزام الإمارة بمفاهيم الاستدامة والمسؤولية البيئية. وتعزز هذه الرؤية التعاون المجتمعي للحفاظ على الموارد الطبيعية واستدامتها، إلى جانب دعم المبادرات البيئية التي تسهم في رفع مستوى الوعي بأهمية حماية الموائل الطبيعية والحياة الفطرية، بما يعزز من قدرة الإمارة على تحقيق تنمية مستدامة طويلة الأمد تحافظ على التوازن بين الإنسان والطبيعة.

يوسف علي محمد
المدير السابق لدائرة المالية
في رأس الخيمة

يوسف علي محمد البلوشي هو مسؤول مالي إماراتي يمتلك خبرة واسعة في مجالات المحاسبة والتدقيق والإدارة المالية، وقد شغل منصب المدير العام لدائرة المالية في رأس الخيمة، إلى جانب توليه عدة مناصب قيادية في مؤسسات حكومية وشركات كبرى داخل دولة الإمارات. ويحمل درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإمارات العربية المتحدة، ويعرف بخبرته في تطوير الأنظمة المالية والحوكمة المؤسسية ودعم خطط التنمية المستدامة.

> تواصل حكومة رأس الخيمة جهودها للحفاظ على الموارد الطبيعية وتعزيز استدامتها بما ينسجم مع خطط التنمية الشاملة التي تشهدها الإمارة.

التوازن بين التنمية وحماية البيئة

تواجه إمارة رأس الخيمة تحديات متزايدة في مجال حماية التنوع البيولوجي، بالتزامن مع التوسع العمراني المتسارع والنمو المستمر في المشاريع السياحية والاقتصادية. ومن واقع دور دائرة التنمية الاقتصادية في تنظيم الأنشطة الاقتصادية، يبرز التحدي الرئيسي في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والحفاظ على الموارد الطبيعية والموائل البيئية الحساسة. وتظهر هذه التحديات بصورة واضحة في المناطق الساحلية والجبلية التي تشكل بيئات طبيعية مهمة للحياة الفطرية، حيث قد يؤدي التوسع العمراني وتطوير البنية التحتية إلى الضغط على هذه الموائل والتأثير في استدامتها.

تحديات بيئية مرتبطة بالنمو الاقتصادي

كما أن تجزئة النظم البيئية نتيجة إنشاء الطرق والمشاريع المختلفة قد تؤثر في حركة الكائنات الحية واستمرارية الأنواع الفطرية، إلى جانب زيادة الأنشطة الاقتصادية ذات التأثير البيئي، والتي قد تتسبب في استنزاف الموارد الطبيعية أو الإضرار بالتنوع البيولوجي في حال غياب التنظيم والرقابة الفاعلة. وتبرز أيضاً تحديات الامتثال البيئي لدى بعض المنشآت، خاصة في الأنشطة الجديدة والناشئة، ما يتطلب تعزيز إجراءات التوعية والرقابة المستمرة لضمان الالتزام بالمعايير البيئية المعتمدة.

دور الجهات البيئية في حماية الموائل الطبيعية

وفي هذا الإطار، تؤدي هيئة حماية البيئة والتنمية في رأس الخيمة دوراً محورياً في حماية الموائل الطبيعية وإعادة تأهيل المناطق المتأثرة بالأنشطة البشرية، من خلال إصدار الموافقات البيئية وتنفيذ برامج رقابية لرصد المخالفات. كما تشمل الجهود زراعة النباتات المحلية، وحماية الأنواع الفطرية، وإنشاء المحميات الطبيعية، إلى جانب تعزيز الوعي البيئي لدى المجتمع وقطاع الأعمال.

تكامل الجهود الحكومية

وتتكامل هذه الجهود مع أدوار جهات حكومية أخرى، مثل دائرة الخدمات العامة ومؤسسة إدارة النفايات، التي تعمل على تطبيق إجراءات صارمة لإدارة المخلفات والحد من آثارها البيئية، إضافة إلى بلدية رأس الخيمة التي تنظم التوسع العمراني والأنشطة الاقتصادية وفق اشتراطات تخطيطية تراعي حماية المناطق البيئية الحساسة وتحافظ على التوازن بين التنمية والاستدامة.

السياحة البيئية كفرصة اقتصادية

تمثل حماية الحياة الفطرية فرصة لدعم السياحة البيئية من خلال تطوير المحميات الطبيعية والمسارات الجبلية والتجارب المرتبطة بالطبيعة، بما يعزز الاستثمار في الأنشطة المستدامة. كما يسهم هذا التوجه في جذب الزوار المهتمين بالسياحة الطبيعية ورفع الوعي بأهمية المحافظة على الموارد البيئية ودعم الاقتصاد المحلي.

التنوع البيولوجي كفرصة استراتيجية

وتؤكد دائرة التنمية الاقتصادية أن حماية التنوع البيولوجي أصبحت فرصة استراتيجية تدعم تنافسية رأس الخيمة، وتعزز التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة.

محمد المحمود
مساعد المدير العام لدائرة التنمية الاقتصادية

محمد المحمود هو مساعد المدير العام في دائرة التنمية الاقتصادية برأس الخيمة، ويملك خبرة في مجالات التنمية الاقتصادية ودعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال، إلى جانب مساهمته في تطوير مبادرات ترتبط بالاستدامة والتنافسية الاقتصادية في الإمارة.

> يبرز التحدي الرئيسي في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والحفاظ على الموارد الطبيعية والموائل البيئية الحساسة.

طارق راشد السويدي
مدير إدارة الاقتصاد الجديد

طارق راشد السويدي هو مدير إدارة الاقتصاد الجديد في وزارة الاقتصاد والسياحة، ويعد من المختصين في السياسات الاقتصادية والتنموية المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة. يعمل على تطوير مبادرات تدعم التنويع الاقتصادي وتعزز تنافسية القطاعات المستقبلية، مع التركيز على ربط التنمية الاقتصادية بحماية الموارد الطبيعية واستدامتها.

> توفر حماية الحياة الفطرية فرصاً مهمة لدعم السياحة البيئية وتعزيز التنمية المستدامة، خاصة مع تزايد اهتمام الزوار بالتجارب المرتبطة بالطبيعة.

تحديات التوازن بين التنمية والطبيعة

تواجه إمارة رأس الخيمة تحديات متزايدة في حماية التنوع البيولوجي، خاصة مع استمرار التوسع العمراني وتنامي المشاريع السياحية خلال السنوات الأخيرة. وتتمثل أبرز التحديات في تحقيق توازن دقيق بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموائل الطبيعية التي تشكل جزءاً مهماً من الهوية البيئية للإمارة. فالمناطق الساحلية وغابات القرم والأراضي الرطبة تعد بيئات حساسة تحتضن أنواعاً متعددة من الأسماك والطيور والكائنات البحرية، ما يجعلها عرضة للتأثر بأي أنشطة عمرانية أو سياحية غير مدروسة قد تؤثر في استدامتها مستقبلًا.

التغير المناخي والضغوط البيئية

كما تفرض التغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة والضغوط المتزايدة على الموارد الطبيعية تحديات إضافية تستوجب اعتماد خطط بيئية متطورة تقوم على الرقابة المستمرة والتخطيط طويل الأمد. وفي هذا الإطار، تبرز جهود الجهات البيئية في رأس الخيمة، وفي مقدمتها هيئة حماية البيئة والتنمية، التي تلعب دوراً محورياً في قيادة المبادرات الهادفة إلى حماية الموائل الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال تطبيق أفضل الممارسات البيئية وتعزيز التنمية المستدامة بصورة متوازنة ومسؤولة.

حماية الموائل الطبيعية وإعادة التأهيل

وتعمل الجهات المختصة وفق نهج متكامل يجمع بين الحماية وإعادة التأهيل والمراقبة البيئية، بما يضمن المحافظة على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. ويشمل ذلك إعلان المحميات الطبيعية، مثل محمية خور المزاحمي، وتنفيذ برامج لإعادة تأهيل المواطن الطبيعية، إضافة إلى حماية الأنواع المحلية وزراعة أشجار القرم ومتابعة السلاحف والطيور والكائنات الفطرية الأخرى باستخدام التقنيات الحديثة والبيانات البيئية الدقيقة.

السياحة البيئية والتنمية المستدامة

وفي المقابل، توفر حماية الحياة الفطرية فرصاً مهمة لدعم السياحة البيئية وتعزيز التنمية المستدامة، خاصة مع تزايد اهتمام الزوار بالتجارب المرتبطة بالطبيعة. ويمكن تحويل المواقع الطبيعية إلى وجهات تعليمية وترفيهية منخفضة الأثر من خلال أنشطة مثل مراقبة الطيور والتجديف بين أشجار القرم والجولات البيئية والتصوير الطبيعي. كما يسهم هذا التوجه في رفع الوعي البيئي ودعم الاقتصاد المحلي وتعزيز المشاريع الصغيرة المرتبطة بالإرشاد السياحي والخدمات البيئية، بما يعزز مكانة رأس الخيمة كوجهة سياحية مستدامة تجمع بين التنمية وحماية الطبيعة.

رؤية مستقبلية لحماية التنوع البيولوجي

وتؤكد هذه الجهود أن حماية التنوع البيولوجي أصبحت جزءاً من رؤية التنمية المستقبلية في رأس الخيمة، من خلال بناء نموذج متوازن يجمع بين الاستثمار والسياحة والمحافظة على الموارد الطبيعية، بما يضمن استدامة البيئة وتحسين جودة الحياة للأجيال القادمة. كما يعكس هذا التوجه حرص الإمارة على تعزيز مفاهيم الاستدامة ودعم المبادرات البيئية التي تحافظ على التوازن بين الإنسان والطبيعة.

الحياة الفطرية في رأس الخيمة

رحلة بصرية في قلب الطبيعة والتنوع البيولوجي

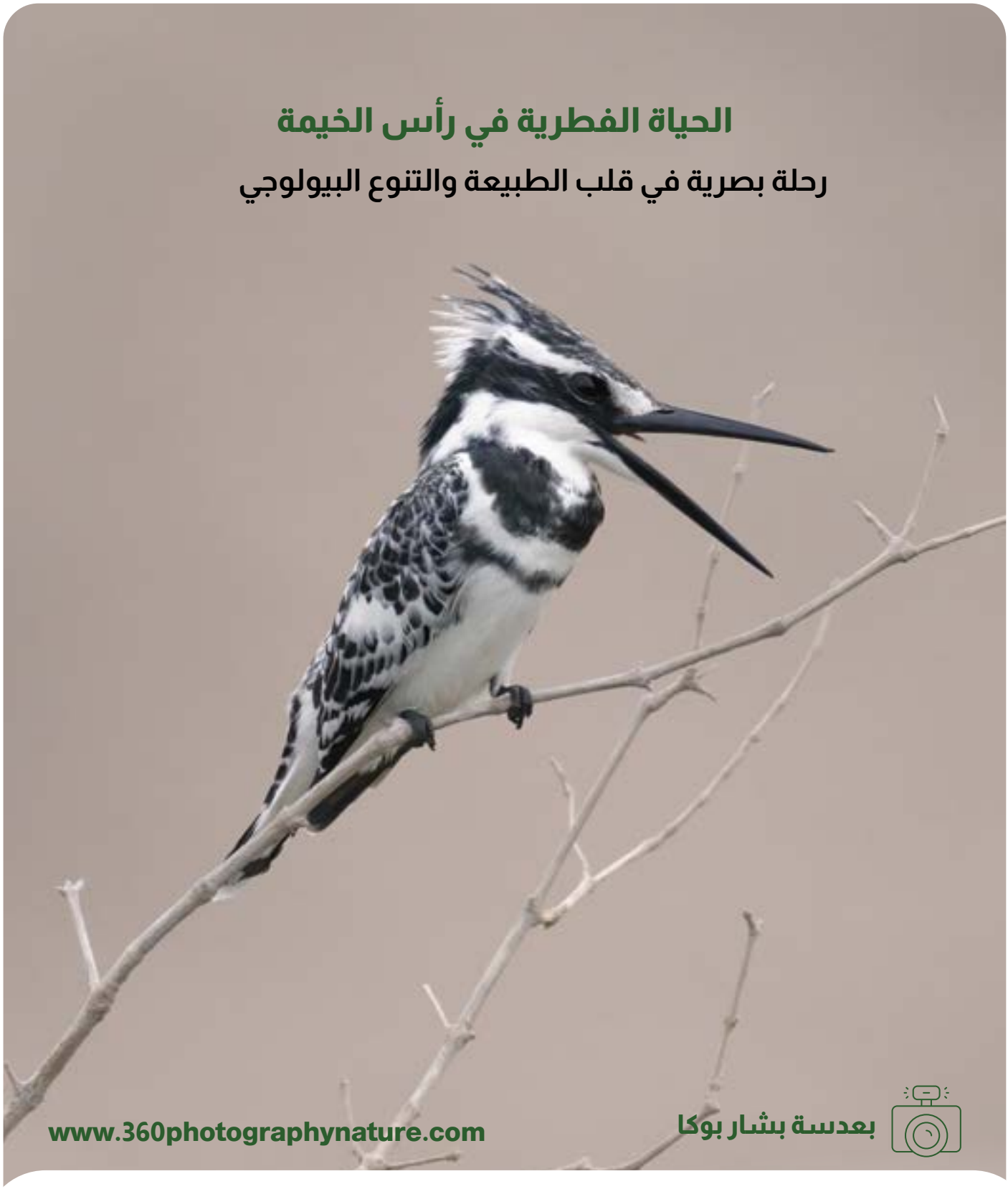

بعدسة بشار بوكا

www.360photographynature.com

تحتضن رأس الخيمة تنوعا طبيعيا غنيا يجمع بين الجبال والوديان والسواحل والصحارى، مما وفر موطنا طبيعيا للعديد من الكائنات البرية والطيور التي تعكس جمال الطبيعة وتوازنها البيئي. ومن خلال هذه الصفحات، نأخذ القارئ في رحلة بصرية لاكتشاف جانب من الحياة الفطرية في الإمارة، عبر صور وثقها المصور بشار بوكا بعدسته التي أبرزت جمال التنوع البيولوجي وروعة الطبيعة في رأس الخيمة.

01

ثعبان القط العربي-*Telescopus dhara*

ثعبان معتدل السمية لا يشكل خطر على الانسان

- الأحناش
- 60-90 سم.
- ثعبان نحيف مموه بعيون كبيرة.
- صحارى صخرية وأودية وموائل جبلية.
- يتغذى على زواحف صغيرة وقوارض.
- غسقي وليلي ومتسلق جيد.
- يتواجد في جبال الحجر بالإمارات.
- غير مهدد عالميًا وفق القائمة الحمراء-عالمياً

يعد ثعبان القط العربي من الزواحف التي تكشف الجانب الخفي من الحياة في البيئات الصخرية الجافة.

02

القنفذ الصحراوي-*Paraechinus aethiopicus*

قنفذ صحراوي ليلي سريع الحركة والدفاع.

- القنفذيات
- 14-28 سم
- ثديي صغير شائك بأذنين كبيرتين.
- صحارى جافة وسهول قليلة الغطاء النباتي.
- يتغذى على حشرات ولافقاريات صغيرة.
- ليلي سريع ويلتف دفاعيًا عند الخطر.
- نوع محلي واسع الإنتشار في الإمارات
- غير مهدد عالميًا وفق القائمة الحمراء-عالمياً

القنفذ الصحراوي ثديي صغير ليلي، يتكيف مع البيئات الجافة ويتغذى على الحشرات واللافقاريات.

03

بومة الأشجار المخططة-*Otus brucei*

بومة ليلية مموهة تحافظ على التوازن.

- البوميات
- 19-21 سم وامتداد الجناحين نحو 50-55 سم.
- بومة صغيرة باهتة بعينين صفراوين.
- بيئات جافة تضم أشجارًا متناثرة..
- تتغذى على الحشرات واللافقاريات.
- ليلية النشاط وتعتمد على التمويه.
- نوع متكاثر مقيم شمال وشرق الإمارات.
- غير مهدد عالميًا وفق القائمة الحمراء-عالمياً.

تعد بومة الأشجار المختطة من أصغر البومات المرتبطة بالأشجار في البيئات الجافة.

04

الرفراف الأبقع-*Ceryle rudis*

طائر مائي نادر سريع الحركة والصيد.

- الرفرافيات.
- 25-30 سم وامتداد الجناحين نحو 35-41 سم.
- رفراف متباين؛ الذكر بشريطين والأنثى بشريط.
- مناطق مائية تضم أسماكًا صغيرة.
- يتغذي على الأسماك الصغيرة في المقام الأول
- يحوم ويغطس لصيد فرائسه المائية.
- نادر الظهور في الإمارات.
- غير مهدد عالميًا وفق القائمة الحمراء-عالمياً.

يُعد الرفراف الأبقع من الطيور النادرة التي تترك أثرًا بصريًا واضحًا بمجرد ظهورها بسبب الوانه الجذابة.

05

القطقاط الاجتماعي-*Vanellus gregarius*

طائر مهاجر نادر مهدد بالانقراض.

- الزقزاقيات.
- 27-30 سم وامتداد الجناحين نحو 65-72 سم.
- ذو صدرٍ وبطنٍ أسودين يحدّهما الأبيض، مع ظهر بنّي رملي
- سهول ومراعٍ جافة وحقول زراعية.
- يتغذى على الحشرات واللافقاريات الصغيرة..
- يمشي ببطء ويظهر بمجموعات صغيرة..
- نوع شتوي نادر الظهور في الإمارات.
- مهدد بالانقراض بشكل حرج.

يعد القطقاط الاجتماعي من الطيور المهاجرة النادرة التي ترتبط بالسهول المفتوحة.

فخورين
بالإمارات
PROUD OF UAE
Environment Protection & Development Authority | هيئة حماية البيئة و التنمية